

الثاني

إن ترك الإمام وكننا عنده
 أو واجباً أو من شروط عالمًا
 وأن يكون تاريخاً لواجب
 وعنده ليس بواجب فلا
 كالحنبلي من مس فرجه اقتدى
 أو اقتدى بمن يكن ليس يري
 أو اقتدى بواحد لا يعتقد
 أو اقتدى بشافعي صلى
 وتاريخاً شرطاً ونحو ركن
 بدون تقليد ولا تأويل
 مسائل اجتهادنا لا تنكر
 فليس إنكار على من اجتهد
 والسنة الوقوف للإمام
 إلا العراة مثل ما قدمنا
 ويكره العلو للإمام عن
 لا عكسه العلو للمأموم
 يصح الاقتداء إن يرى الذي
 أو عنده ومن يصلي خلفه
 صلاته تبطل والمأموم ما
 بمذهب المأموم من مذاهب
 تبطل صلاتهم جميعاً نقلاً
 به وكان لا يراه مفسداً
 وجوب ستر منكب ما ستر
 ركن الطمأنينة عندما سجد
 قبل إمام الحي ليس تبطلا
 مختلفاً فيه عداك الوهن
 يُعدُّ ترك الفرض يا خليل
 وكالمصيب من لها فشمير
 ولا على مقلد لمجتهد
 قدام مأمومين خذ نظامي
 كذا إمامه النَّسا في المعنى
 من خلفه قدر ذراع فاستبن
 ولو كثيراً فاحفظ العلوم
 وراءه بمسجد يا جهنذي

لو بعده ثلاثة مئينا
أو يسمع التكبير أن ليس يرى
وإن يكونا خارجاً عن مسجد
إذا يرى من خلفه لا أن يكن
إن كان بينه وبين من يؤم
كذلك النهر إذا تجري السفن
وإن يصلي الفذ خلف الصف
كذلك إن صلى عن الشمال
وههنا ييسن للإمام
إلا إذا المأموم تطويلاً يحب
كذلك تطويل الركوع إن أحس
وتكره السرعة للإمام أن
واكره صفوفنا هذا السواري
كذا حضور مسجد لآكل
وتارك الجمعة والجماعة
أو خائف الحدوث والمدافع
أو خائف ضياع مال أو ضرر
مستأجر لحفظ مال خائف

فصاعداً بالذرع إن رأينا
لا إن يكن لا يسمعن ولا يرى
صحت إذا يمكنه ليقتيدي
لم يره ولو لصوت يسمعن
هنا طريقاً يبطل اقتداؤهم
به ونار لا يصح فاستبن
منفرداً صلاته لا تكفي
وأيمن الإمام كان خالي
تخفيفه الصلاة بالإتمام
جميعهم فللإمام يستحب
بداخل ما لم يشق فاقتبس
تمنع مأموماً لفعل ما يسن
إن تقطع الصفوف لاتماري
ثوماً وكرائناً وفجلاً وبصل
لمرض يعذر يا جماعة
للبول والغائط لا تنازع
فيه وخائف فواته يذر
عليه معذور يداً يا عارف



الجواهر البهية في نظم المسائل الفقهية - الثاني

وصوله ونحوذا لا حرج
والثلج والجليد فاحفظ واعمل
بالليل والتطويل من إمام

ومن له الضائع وهو يرجو
وبالأذى من مطر ووحل
كذا يبرد الريح في الظلام



باب صلاة أهل الأعذار

لا تسقط الصلاة عن مريض
تلزمه قائمًا ولو مستندًا
بعضه الثابت خذق مريض
إن يستطع ذا وإلا قعدا
أو ظهره إن كان جنبًا يمتنع
كذا على الجنب إذا لم يستطع
بها ويومي راعيًا وساجدًا
رجلاه للقبلة وجهًا واحدًا
ونية بقلبه يستحضر
بالرأس أو بالعين إن ما قدر
والعجز عن إيمائه بالطرف
للفعل والقول كذا بالخوف
إليه والقعود في الاثنان نفل
وقادر على القيام ينتقل
من مطر أو خوفه من مؤذي
تصح للراكب بالتأذي
يؤمى كالمريض عن يقين
ومن يكن بالماء أو بالطين
يومي بالإمكان لا مصيب
كذلك المربوط والمصلوب
متن المياه لا يعد ما فعلا
يسجد الغريق ههنا على



فصل في قصر الصلاة للمسافر

قصر الرباعية للمسافر
مقدار ثمان مع ثمان
ديب أقدام وسير مقل
فالقصر رخصه هنا وأفضل
ولا يعيد قاصران رجعا
لا قصر أن يعود بعد ما رجع
من شك في مسافة لا يقصر
متقل من سفر مباح
من قام في صلاة قصر عمدًا
تبطل هكذا إذا يسلم
وإن يكن قيامه سهواً قطع
إن دخل الوقت عليه حاضر
كمن أقام قبل أن يتمها
كذا المصلي خلف من يتم
وذاكراً صلاة حضر في سفر
أو شك فيها هل نوى أن يقصر
من أخر الصلاة عن وقت بدا

إلى حجين راح السفر
فراسخ يومان قاصدان
والسير ذا في زمن معتدل
نصا من الإتمام فيما نقلوا
قبل تمام ذا بشرط سمعا
إلا إذا فارق ما به رجع
إلا إذا جاوزها فاعتبر
لغنده فالقصر لا يباح
لركعة ثالثة مزودًا
بعد الثلاث ما عدا فاستفهما
وإن نوى الإتمام تم واصطنع
يتم لا يقصر إذ يسافر
قصرًا لو نوى فذا يتمها
أو ما نوى القصر لها يتم
وعكسه يتم فالحكم اشتهر
يتم لو من بعد شك يذكر
عذر فلا يقصر بل يكمل

أو فوق أربع أتم مطلقاً
زوجته فقهره نفيه
أهل ولا ينوي يقيم فامنع

ومن نوى إقامة وأطلقا
وأن يمر موطن وفيه
وهكذا الملاح إن كان معه



فصل في حكم الجمع بين الصلاتين

في سفر القصر يباح الجمع	بين الصلاتين بدون منع
كذا لمن يلحقه مشقة	يتركه لمرض يشقه
وعاجزاً عن كثرة الطهارة	بكل وقت ثم لاستحاضة
وعاجزاً عن عرف كل وقت	كالأعمى والمطمور في الرعاية
كذا المعذور بترك الجمعة	ونحو هذا فيباح جمعه
جمع العشائين فقط يختص	ولو بيته فخذ ما نصوا
إن ثلجاً أو جليداً أو وحل	ريح شديد بردها دع الزغل
أو مطر يليل الثياب	ومعه مشقة جواب
لجملة لا الفرد من أناس	إذا يجوز فاترك القياس
تقديم جمع بشروط خمس	نيتيه في أول دع لبس
كذلك ترتيب ولا يفرقا	بينهما بقدر نفل حقا
كذا وجود العذر إذ يفتح	إلى بقاء الثانية قد صححوا
وجاز تأخير بشرط النية	بالوقت للأولى على الفورية
كذا بقاء العذر حتى يدخل	بوقت أخرى ثم ترتيب جلا
والأفضل الأرفق من تقديم	للجمع والتأخير يا علم

لا بشرط اتحاد مأموم ولا
أعني إذا صلى بمن لم يجمع
إمام في جمع كما قد نقلنا
أو خلفه أو بانفراد فاسمعوا
يصح فعله وقاك المولى
أو خلف اثنين به قد صلى



فصل في صلاة الخائف

جازت صلاة الخوف لو في الحضر
تأثيره التغيير للهيات
وشروطها إباحة القتال
مع شدة الخوف صلاة تجب
سواء الرجال والركبان
بقدر ما طاقوا فيومئونا
والكر والفر إذا لمصلحة
كذلك تلويث السلاح بالدم
كذلك صلاة الهارب المباح
أو سبع أو نحوه أو نار
أو دب عنه يافتى أو غيره
أو خائفًا فوات وقت عرفه
ومن بأثناء الصلاة أمنًا
ومن رأى شيئاً وظنه عدو
فلم يكن له عدو أو حصل
وإن يكن هذا عدوًا يقصد
كما إذا خاف أن تخلفًا

بضع وجوه صح فيها الأثر
أو الصفات ليس في الركعات
لا ضده فلا تجوز قالوا
من غير تأخير لها قد ذهبوا
لقبلية وغيرها سيات
والخفض للسجود يجعلونا
ونحو طعن لا يضر فاصفحه
ولو كثيرًا لا يضر فاعلم
من العدو هكذا يا صاح
أو من غريم ظالم جبار
أو طالبًا لمن يخف قوته
صلى كذا بكل هذا فاعرفه
أو خاف يتنقل وبينى ما بنى
ثم أتى صلاة خوف يقصد
له موانع يعيد ما فعل
لغيره صلاته لا يعد
عن رفقة وبات أمنًا فاعرفًا

باب صلاة الجمعة

صلاة الجمعة على الأعيان
 من كل حر ساكن في بلد
 يسكنها عشرون مع عشرين
 على مقيم خارج البلاد
 والوقت من خروج وقت النهي
 حضور أربعين أو زيادة
 قبل تمامها إذا هم نقصوا
 ورابع الشروط فالتقدم
 بشرط حمد الله والصلاة
 والجهر فيهما بحيث يسمع
 قراءة الآية من قرآن
 كذا وصية بتقوى الله
 للخطبتين ينذب التطهر
 وستر عورة وجهه حسبما
 لا بأس أن يخطب من صحيفة
 سن الدعا للمسلمين فيهما
 معتمداً على عصا أو فيصل
 فرض على مكلف الذكران
 لو تصب تشمل اسم واحد
 لا في الشتاء والصيف يضعوننا
 بفرسخ وجوبها إسناد
 إلى استوى متصيب وفيئ
 شرط بلا نقص خذ الإفادة
 يستأنفوا ظهراً بذاك نص
 بخطبتين بعد وقت فاعلموا
 على النبي فيهما يواتي
 للأربعين حيث لا يمتنع
 كذا الموالاة بلا ثوان
 تلك شروط لها ياله
 من حدث أو نجس لا يذر
 يطبق ندباً هكذا قصرهما
 والخطبة الأخرى تكن خفيفة
 كذا العلو للخطيب قائماً
 بينهما يجلس ولا تطول

ويحرم الكلام حال الخطبة
صلاة جمعة وعيد حرموا
كالضيق والبعد وخوف الفتنة
فإن يكن لغير ذإ إحرام
بإذنه فإن تساويا بذإ
صلاة جمعة فركتان
وبعدا فركتان تندب
أما على الأكثر ست نصًا
من أدرك الركعة مع إمام
ومن يكن أدرك دون ركعة
والعيد والجمعة إن يجتمعا
لحاضري العيد سوى الإمام
على الذي يسمع بل ليست
في موضعين لا لعذر فاعلموا
يجوز لو أكثر إذا الفطنة
إلا التي باشرها الإمام
سابقة الإحرام صحت هكذا
جماعة من بعد خطبتين
راتبه على الأقل تحسب
والفعل في مكانه يختصا
أتم جمعة على التمام
فالظهر ينوبها لفوت الجمعة
أسقط حضور جمعة واستمعا
وفعلها أفضل يا غلام



باب صلاة العيدين

فرض كفاية صلاة العيد
ووقتها من ارتفاع الشمس
إن جهلوا العيد إلى ما بعد
سن لمن تفوته يقضيها
يبدأ بالصلاة قبل الخطبة
تكبيرة في الركعة الأولى إذا
والركعة الأخرى فخمس قبلها
بينهما يقول ما قد وردا
وإن نسي التكبير حتى شرعا
يكبره نفل قبلها وبعدها
شروطها مثل شروط الجمعة
فالخطبتين سنة بالعيد
سيتضح الأولى بتكبيرات
والخطبة الأخرى بسبع نسقا
والحكم في خطبتي العيدين

للفطر والأضحى على التأكيد
رمح قرب الزوال الممسي
زوالها يقضوا الصلاة في غد
لو عقب الزوال لا يمطيها
فعل النبي أشرف البرية
أحرم ستا قبل ما تعوذا
يقرأ رافعاً يديه فاعلما
أو غيره فليس ذا مقيدا
يقرأ لم يعد كفوت سمعا
ولو قضاء كان في موضعها
إلا وجوب خطبة لا تثبت
بعد الصلاة هكذا تحديد
تسع فإذا يندب عن إثبات
وسن في الصحراء يا محققا
كخطبة الجمعة دون مين

ويندب التكبير في ليال
إلى فراغ خطبة ويندب
تقييده من بعد كل فرض
في كل أيام منى بالعصر
عيدين مطلقا بكل حال
في عشر ذي الحجة كن مواضب
من فجر تعريف كذاك يمضي
من ثالث يقطعه لو تدري



باب صلاة الكسوف لأحد النيرين

والكسوف سنن ركعتان
 ووقتها من ابتدائه إلى
 يقرأ في الأولى المثاني جهراً
 ويركعن مطولاً ويرفع
 لكن يعيد بعده المثاني
 وبعدها يركع ثم يرفع
 ولا يجوز أن يزد عليهما
 سلامة من بعد ما تشهدا
 حاز الركوع خمس مرات هنا
 يجوز أن تصلها كالنافلة
 لا غيرها من سائر الآيات
 إذا انجلى الكون في اثنائها
 إن كسفت حين الغروب يافتى
 وهكذا حال خسوف القمر
 قول المنجمين ليس يعتبر
 ولا يجوز عندنا به العمل

جماعة أو ضدها بيان
 ذهابه في أي وقت بان
 وسورة طويلة لا تذرا
 وليس يسجد حال ما يسمع
 وسورة طويلة يداني
 ويسجدن اثنتين طولاً يشع
 عكس الركوعات بها فاستفهما
 يشع إتماماً لها فاعتمدا
 بكل ركعة فدع عنك العنا
 وهكذا عند دوام الزلزلة
 ولو صواعق فلا تواتي
 أتمها خفيفه فانتبهها
 فلا تصلي جاء نصاً ثبتا
 عند طلوع الفجر فاسمع خبر
 ولا تصدقنه لو اشتهر
 في كل ما قد يخبروا دع الخطل



باب صلاة الاستسقاء

وسنة صلاة الاستسقاء
لوانفراد حكمها كعيد
وهكذا خطبتها في الحكم
يعين الإمام وقتاً يخرجوا
يأمر بالخروج من مظالم
كذلك أمره بترك الشحنا
وفي نظافة بلا تطيب
بالذل والخضوع والتواضع
يخرج بالشيوخ والصلاح
يخطبهم بعد الصلاة خطبة
وكل آية من استغفار
ويرفع اليدين داعياً بما
والكل في الاثنا يحول الردا

للجذب والقحط بلا حراء
بزائد التكبير يامريد
لكنها فردا عداك اللؤم
لفعلها فيه عداك الحرج
وتوبة صدق بوعظ فاعلم
وبالصيام والزكاة الحسنى
خروجهم يندب فاحكم تصب
جميعهم يغدوا إليها خاشعاً
من قومه أسرع للنجاح
ويكثر استغفاره والتوبة
يقرؤها للأمر والأخبار
دعا الرسول ندباً فاعلما
أيسره على اليمين فاسندا



كتاب الجنائز

وفعله يجوز فيما نقلوا
أو خوف فتنة خذ الإفادة
بلا ابتداع فيه نصًا فافهم
عند النزول مرة يا لاه
وذا من السنة يا معلما
للميت المسلم لا تميل
إسلامه وعلمه بالغسل
أولى بغسله وصي عادلاً
فنعمه فرحم فالأجنبي
بغسله ذاك وجوباً فاسمعوا
ومن وراء خرقة ينجسه
إلا بخرقة سواها قررروا
ودون سبع امرأة صغيرة
وزوجها أو سيد فجوزا
نيابة عن مسلم كما حكموا
ظلمًا ولا صلاتنا نقول

ترك الدواء للمريض أفضل
واكره تمنى الموت الا شهادة
سن عيادة المريض المسلم
تلقين لا إله إلا الله
ولا تزد إلا إذا تكلمنا
فرض على الكفاية التمسيل
بما يباح ثم شرط الغاسل
وكونه مميّزاً أو عاقلاً
ثم أب فالابن ثم الأقرب
ويستر العورة حين يشرع
وهكذا اغسل نجاسة به
ولا يمس الجسم ندباً ذكروا
للزوج غسل زوجته أدامة
وتغسل الأنثى الذي ما ميزا
لا يغسل الكافر مسلماً ولو
لا يغسل الشهيد والمقتول

يدفن في ثيابه كذا الدم
سقط لأربع من الشهود
وقص ظهر ميت وشارب
والماء أن يعدم أو تعذرا
أو رجل يموت بين نسوة
لا دونها مع عدم المغسل
لا يغسل الكافر مسلماً ولو
لا يغسل الذمي ولا يكفن
للعذر يتم لا تكون تابعا
من غل أو لنفسه عمداً قتل
عليهما بل غيره للزجر
ومن أتى ببدعه مكفرة
كالرافضي والجهمي لا يغسل
كذا صلاتنا عليهم تمنع
واحد بعض ميت تيقناً
كذلك الغسل مع الصلاة
وهكذا باقي له إن وجدا

يبقى عليه ذا وجوباً فاعلموا
فحكمة كالحى في المشهور
لغير محرم طويلاً فانذب
ييمم الميت فيما ذكرا
أو عكسه يمموا بخرقة
له المباح ههنا في المثل
نيابة عن مسلم كما حكوا
كذا الصلاة ولا ولكن يدفن
جنازة له ولا تنازعا
فلا يصلي الإمام في المثل
وإن يصلي ما عليه وزر
والحكم كالمرتدي يأتي خبره
وماله فيء لهذا نقلوا
نصاً عن الإمام حقاً فاسمعوا
فواجب تكفينه ويدفنا
وإن يكن سنناً فلا تواتي
لا الظفر والسن وشعر فارشدا

(١) فرض كفاية جميعه....
 لجلده فلا تكن مخالف
 يستر عوره فكن سميعاً
 وبالحشيش ستر باقيه اجعل
 سواء والأموات جمعاً فاعلموا
 منهم كقتلى أحد فاتبه
 عورة كل واحد فاختبروا
 لفائف بيض بلا اكرات
 وفي ثلاثة يجوز يا عدي
 ثم لفافتين مع خمار
 بيض من الأثواب فغظنا كلها
 أعني قميص ولفافتين
 والشعر والمنقوش دع الخلاف
 والجلد والحريير فاحكم تصب
 تكفينه فذاك كالإنفاق
 نصا على زوج فلا تصاحب
 جنازة عند الحضور شمالاً

وحكم تكفين لميت مسلم
 بفرد ثوب ساتر لا يصف
 وعادم ما يستر الجميعاً
 وما بقي لرأسه وما يلي
 من عنده ثوب فقط ويعدم
 يجمع ما يمكن جمعه به
 أو يقسم بينهم ويستر
 والسنة التكفين في ثلاث
 يكفن الصبي ثوب واحد
 تكفين امرأة ففي إزار
 كذا قميص تلك خمسة لها
 صغيرة تكفينها بئذين
 ويكره التكفين بالأصواف
 ويحرم التكفين بالمذهب
 أوجب على المالك للرقيق
 تكفين زوجه فليس واجب
 فرض كفاية صلاتنا على

(١) هكذا في الأصل.

كذلك الدعاء للأموات
وهكذا قراءة المثاني
على النبي يا ذوي الإثبات
فرداً عن اليمين يا عليم
ويقرأ الحمد ليس يجهرها
على النبي كالتشهد اعمل
للميت لا تحديد فيما يدعو
بعد وقوفه ملياً فاعلموا
فلا يجز كنقصه عن أربع
سن قضاءؤه بلا تغيير
من ذكر ووسط أنشي فادر
شهر ويومين فقط دع الغلا
في بطن ذئب قال في الفصول
ونحوه كمن بحرق استحل
فرض كفاية عداك الوهن
والغسل والتكفين أيضاً فاعلما
والضد خلفه بلا ملام
واكره قياماله يارجل

أركانها أربع تكبيرات
كذلك الإسلام للاثنين
كذلك القيام للصلاة
كذلك الترتيب والتسليم
كيفية الصلاة أن يكبرها
ثم يكبر ثانيًا يصلي
ثم يكبره ثالثًا ويدعو
ثم يكبره رابعًا يسلم
إن زاد تكبير بها عن سبع
من فاته شيء من التكبير
وموقف الإمام عند الصدر
جاز الصلاة بعد دفنه إلى
ولا تصلين على مأكول
ولو يكن مشاهدا لمن أكل
وحمل ميت كذاك الدفن
يكره أخذ أجره عليهما
يسن للماشي يكن إمامًا
والقرب منه يفتى فأفضل

ورفع صوت حين حمله ولو
يعمق القبر كذا يوسع
يدفن للقبلة حتمًا يجب
يحرم دفن غيره عليه
يسن أن يحثو عليه التراب
قد استحب الأكثر التلقين
عند طلوع الشمس أو غروبها
قبل الصلاة ميت إن دفنوا
فنبشه نوجب مع أمان
تداركًا لو اجب إن أمكننا
ونبشه للغرض الصحيح
وعندنا يسن رش القبر
ويكره التجصيص والتبخير
والانكسار إليه والتقبيل
كذلك الجلوس والكتابة
ويكره البناء عليه مطلقًا
والحبر قال في القباب تهدم
والشيخ قال من بنى فغاصب

بالذكر والقرآن جهراً قد حكوا
ندباً بما عن السباع يمنع
على يمين الجنب منه يندب
أو معه بلا اضطرار فيه
ثلاثة ثم يهال حسب
للميت بعد الدفن مستبين
يكره دفن هكذا قيامها
أو قبل ما يغسل أو يكفن
تفسخه ولم يطل زمان
كذا الغير قبلة إن دفنا
كحسن أكفان له نبيح
ورفعه أيضاً بقدر شبر
للقبر والطواف يا خبير
نوم وضحك عنده يميل
عليه والمشي بنعل فائت
لو غير قبلة فكن محققاً
وعنه في الوقف البناء محرم
والنهى بالإجماع لا توارب

ويحرم الدفن بملك الغير
 ونبش المدفون في ذا نقلوا
 والميت إن يكن لماله ابتلع
 أو نبش قبره إذا لم يبلئ
 فإن يكن عليه جاز ذلك
 وإن يكن أنفه من ذهب
 لكن إذا بائعه عليه
 ولم يخلف من سواه ما لا
 وحامل فلا يشق بطنها
 ومن رجي حياته فيخرج
 وإن أبي خروجه لا تدفن
 وفي خروج البعض عن حياة
 وإن يمت قبل خروجه معاً
 خروج ما بقي إذا تعذرا
 ويغسل الخارج منه فاعلموا
 وكل قربة من الطاعات
 كالحج والصلاة والصيام
 أو نحوه كذا إسراج القبر
 والدفن في الصحراء نصاً أفضل
 يحرم شق بطنه لما صنع
 ما لم يكن عليه ديناً يتلى
 نصاً ليقضي دينه هنالك
 يحرم قلعه لهذا الطلب
 لم يقبض القيمة من لديه
 يأخذه إذا بلي وزالا
 للحمل بل يحرم حين موتها
 بدون شق لا الرجال يخرجوا
 إلا إذا لموته تيقنوا
 يشق للباقي فكن مواتي
 يخرج يفتئ لغسل اسمعا
 فتركه بحاله تقررا
 تميم لما بقي لا يحكم
 ثوابها للمؤمن الأموات
 أضحية قراءة طعام

بنيّة يجوز لا تحاز

والعتق والدعاء والاستغفار

تندب لا النساء في المقال

زيارة القبور للرجال

للنهى عن شد الرحال في الخبر

بدون شد الرحل بلا سفر



كتاب الزكاة

فرضية الزكاة في السوائم
كذلك في الأثمان والعروض بل
شروطها الإسلام والحريّة
لا بما تخرجها الأراضي
تلك النصاب شرطها تحديدا
لذا تمام الملك لا النقصان
فلا تجب في حصة المضارب
كالمال إن وصى به في عمل
وما سواه فالزكاة تجب
ويمنع الوجوب دين ينقص
هذا إذا الدين عليه.. كانا
ومن له دين على مقتدر..
في الحول والمقبوض منه يجب
ويجزئ الإخراج قبل القبض
كذلك دين معسر مماطل..
فيه الزكاة عندنا لما مضى
من إبل أو بقر أو غنم
ما أخرجته الأرض هكذا العسل
كذا تمام الحول أي مضية
والنحل والتاج نصا ماضي
بغير أثمان فكن رشيدا
في عدم استقراره أبانوا
قبيل قسمها ودين الكاتب
بر وخيرات ووقف مهمل
على الذي يملكه يا صاحب
نصاب مال... مطلقا فرخصوا
من أي حال ما سوى.. الضمانا
يبلغ أصله نصابا يجري
زكاة لو دون هذا النصب
كذلك تعويض.. زكاة تسقطا
أو جاحد في الحكم.. أو مؤجل
من السنين يا فتى إن قبضا

مال الصبي هكذا المجنون..
 كذا مبعوض بقدر الملك
 وما على المرتدين.. زكاة
 ومن يمت بعد وجوب دين
 كالصوم أو كالحج.. والزكاة
 يؤخذ من تركته فاستفهم
 وضاق ماله فقل يقتسموا
 لا إذا كان بدين الأدمي
 وهكذا أضحية.... معينة
 على حقوق الأدمي والمولى...

زكاته حتمًا بلا ظنون..
 عن الوجوب ليس بالمنفك
 ولا مكاتب فخذ إثبات
 لله لا يسقط.. ذاك الـدين
 والنذر والتكفير والزكاة..
 وإن يكن معها ديون أدمي
 تركته بحصص.... بينهم
 رهن فإنه.... به مقدم
 تقديمها كالنذر حيث عينه
 كذلك دين الحي حكمًا أجلى



باب زكاة السائمة من بهيمة الأنعام

شرط الوجوب في زكاة السائمة
 وكونها للدرقل والنسل...
 وكونها ترعى المباح... سائمة
 فلو تسوم بعضه أو تعلقف
 لا تجب الزكاة في العوامل..
 ونصه تجب.. بما تولدا
 أقل عد في نصاب... الإبل
 وهكذا في كل خمسة إلى
 بنت مخاض في تمام الحول
 وفي ثلاثين وست.. دان
 وإن تزد عشرًا فحقة تجب
 إحدى وستون... ففيها جاذعة
 في الست والسبعين من بقرات
 إحدى وتسعون محقتان
 والنص في عشرين زادت... واحدة
 فيستقي كل... اربعينا..
 وكل خمسين ففيها حقه...
 بلوغها النصاب... حدًا فاعلمه
 كذاك للتسمين لا للعمل...
 في أكثر الحول لا مصارمة...
 فالحكم للأكثر حيث يعرف
 لو للكراء أكثر الحول... اعقل
 من بين سائم ومعلوف غدا
 خمس بها شاة كنعنت الإبل
 خمس وعشرين ففيها نقلًا
 بالسن في الأصح فاحفظ قولي
 بنت لبون... سنها حولان
 بها لها ثلاث أعوام حسب
 وسنّها قد كملت للرابعة...
 بنت لبون... يا أخا البيان
 زكاتها فاترك حديث المين
 مع مائة هناك... يا رشيد
 بنت لبون... فرضها يقينا
 على الوجوب اعط كلاً حقه

وليس في الأوقاص شيء وهي ما
ثم الثلاثون نصاب البقر
والأربعون فرضها مسنة
وإن تكن ستين كان الواجب
وإن تزد عندنا في شرع...
وكل أربعين فيها تجب...
ولا يجوز في الزكاة.. الذكر
وابن لبون أو سواه أعلى
وهكذا كون النصاب أجمعاً
وعندنا الزكاة في الوحشية
وعنه لا واختاره الموفق
كذلك جمع معهما... وأكثر
كذا الخلاف بالوجوب والقدم
وهكذا الخلق.. مما تولد
لا تجب الزكاة في الظباء...
بلا خلاف كان فيها يعلم
حد النصاب أربعون في الغنم
حتى لمائة تزد عشراً...

بين النصابين كن مستفهما
فيها تبيع ثم حول ذكر
تم لها حولان فاحفظنه...
فيها تبيعان هنا يا صاحب
كل ثلاثين تبيع فاسمعوا
مسنة أنثى فلا توارب..
غير التبيع في زكاة... البقر
لعادم بنت المخاض كلا..
من الذكور جاز نصاً سمعاً
من بقر في السوم كالأهلية
وصحح الشارح أو يحقق
أهل العلوم وهو عندي أشهر
في غنم الوحش حبيت بالنعيم
من بين وحشي وأهلي بدا
سائمة أم لا دع المرء..
بين جميع صحبنا فاستفهم
والفرض شاة حولها قد استتم
فإن تزد واحداً... شاتان

زكاتها حتمًا بدون مين...
 فإن تزد فيها ثلاث يشرع...
 ثم بكل مائة من.... غنم
 والضأن والمعز فبالسوية...
 كذا الجواميس لنوع البقر...
 يؤخذ من معزتي أو جذع...
 إن يختلط اثنان في نصاب
 واشتركا في مسرح ومحلب
 والرعي زكيا كمال.. واحد
 لا تشرط النية.. في اجتماع
 ولا اتحاد الفحل في اختلاف
 وقد تفيد الخلطة الشرعية
 تفرق المال... فلا يؤثر
 ذا في محلين... بحد القصر
 لكن لكل منهما في الحكم
 وعنه لا تأثير إن... تفرقا
 صححه الشارح والموفق...

حتى يكون القدر ما يتبن...
 والأربع المئون زك أربع
 شاة إذا زادت فقس واستفهم
 جنس من الأغنام في الحكمة
 جنس بضم واحد للآخر...
 هنا من الضأن زكاة لا يدع
 ماشية حولًا بلا ارتياب
 والفحل والمبيت فاسلك مذهبي
 بهذه الشروط... لا تعاند
 ولا اتحاد مشرب وراع...
 نوع إذا يضطر للخلاف
 بالغلظ والتخفيف بالسوية
 مالم يكن سائمة وقد جرى
 بينهما مسافة... لا يرى
 حكم بنفسه عدالك... اللوم
 سائمة الأنعام قالوا مطلقا
 كذا أبو الخطاب... يا محقق



باب زكاة الخارج من الأرض

كل مكيل شأنه.. مدخرا
والحمص والشعير ثم الفول
كرسنة ولوييا وسمسم...
والسلت والماش كذاك الترمس
والبزر للقطن... كذا البقول
بزر الرياحين كذا الكمون
والحبة السوداء وبزر الجزر
والبزر للكتان واليقطين
حب الرشاد والخيار والفجل
فرض الزكاة عندنا تعينا
وهكذا وجوبها في الثمر
كالتمر والزبيب ثم الفستق
لا تجب الزكاة في الزيتون
والقنب والورس كذا الكتان
والأظهر الوجود في العناب
والتوت لا التفاح والرمان
والكمثرى والنبق والسفرجل

كالقمح والأرز فيما ذكرا
أو ذرة دخن... كما نقول
كزبرة جلبانة أو قرطم
شهدانج وحبلة أو عدس
كالهندبا والكرفس البصول
كراويا والشمر والينسون
وبزر باذنجان والخس اذكر
كذلك الخشخاش عن يقين
قثا وبطيخ... فصصح نقل
بهذه الأشياء قولا متقنا
أعني من المكيل... والمدخر
واللوز والسماق ثم البنقدق
والقطن والعناب ثم التين
نيل وقوة.... وزعفران
والتين والمشمش خذ صواب
والخوخ والإجاص يا إخوان
والموز والزعرور فيما ينقل

والثوم والكراث والحناء
 حتى ولا في قصبات السكر
 بقل ونعناع ومسك نرجس
 والخوص والقشور يا خليل
 بعينه فاحفظ لما أبديه
 وصعتر كذلك حب دان
 كالسدر والخطمي والمرسين
 بلوغه النصاب حقًا فاحتسب
 وقت الوجوب شرطها جواب
 لسائر الجبوب يا مناجية
 بعد جفافها فخمس أو سق
 صاعًا وقدر واحد ستينا
 خمس وثلث فاحفظ السياق
 ألف وستمئة إجمال
 منه ثقيل أو خفيف دان
 من عدس والحب أعني الحنط
 يخرج باحتياطه الصواب
 للحفظ في قشريهما إذ جرى

واللفت والقنبيط والقشياء
 والرنب والبطيخ ثم الجزر
 والهندبا كذا الرشاد الكرفس
 إلا تجب في ذكر النخيل...
 كذا الحريير لا زكاة فيه
 وتجب الزكاة في الاثنين
 والورق المقصود عن يقين
 والشرط في وجوبها بما تجب
 كذا تمام الملك للنصاب
 يقدر النصاب بعد التصفية
 وفي الثمار كلها والورق
 مقدارها ثلاثة مئينا
 والصاع بالأرطال من عراق
 مقدارها كلا من الأرطال
 ثم اختلاف الكيل بالأوزان
 فالاعتبار ههنا بالوسط
 إن شك في بلوغه النصاب
 والمعلس والأرز إن يد خسرا

يضعف النصاب فيهما إذا
 وإن يصفيا فخمس أو سق
 وضم زروع الحول والثمار
 أعني لتكميل النصاب داع
 لو يختلف اطلاعه مأمول
 حتى ولو تعدد البلاد...
 والنخل أن يحمل مرتين...
 يضم كل منهما للآخر...
 ثمار عام واحد لآخر
 يضم في التكميل للنصاب
 علس إلى الحنطة ضمة برا
 من سائر الثمار والمواشي
 وقدروا فرضية الزكاة
 في كل ما سقي بلا تكلف
 وسائر الأنهار والسواقي
 ونصف عشر في جميع ما سقي
 وإن سقي بكلفة وغيرها
 فواجب ثلاثة الأرباع

يصفى نصفه معه فيؤخذ
 كما مضى فرضهما موافق
 بعض إلى بعض به أشاروا
 مع اتحاد الجنس لا أنواع
 في الوقت للإدراك بالفصول
 وذا بعام واحد إسناد
 أعني بعام واحد هذين
 لأجل تكميل النصاب ما ذكرا
 فلا تضم لانفصاله جرى
 سلت إلى الشعير في جواب
 لا ضم جنس فاصل لآخر
 ولا إلى الأثمان قول فاشي
 عشرًا هنا في سائر النبات
 كالغيث والسيوح يا هذا الوفي
 وكل ما يشرب بالأعراق
 بكلفه فاحفظ وكن موافقي
 على السواء هكذا فانتبها
 منه من العشر بلا نزاع

فلا اعتبار فيه لا اليسيرا
ففي وجوب عشره نقول
في ما سقي به دع المجنون
إلا إذا صفى على الوجوب
بعد الياس فالوجوب جار
تجزى عن الواجب لكن نفلا..
حب ولثمار صلح يبدو...
صلاحه حين انعقاد لبه...
نضج وطيب الأكل بالمشهور
لا تجب الزكاة في مقطوعها
منها فائم والوجوب جار
زكاتها عليه جد في الطلب
له بدون الشرط لا وجوب
تنعكس الأحكام فيما ثبتا
في سائر الثمار والحبوب
والبيدر المصطاح عن يقين
إن كان وضعها بذلك فتفي
لو بعد خرصها فخذ ما عندي

وإن يكن إحداهما كثيرًا
وإن يكن مقداره مجهول
تصدق مالك بلا يمين
لا تخرج الزكاة في الحبوب
ويخرج الزكاة من ثمار
إن خالف المشروع في هذا فلا
وقت الوجوب حين ما يشتد
في بنسق وفستق ونحوه
وغيرها كالبيع في ظهور..
وقاطع الثمار قبل صلحها
وإن يكن فعله فرار...
من باعها بعد الوجوب أو وهب
ليس على الشاري ولا الموهوب
وإن يكن قبل الوجوب يفتي
لا يستقر الحكم في الوجوب
ما لم يكن يا صاح بالجرين
فتسقط الزكاة حين التلف
إذ ما جرى من مالك تعدي

وفي تلاف البعض زك ما بقي
لا تسقط الزكاة بعد الوضع
بعث الإمام ساعياً للخرص
يكن أميناً مسلماً خبيراً...
ومالك النخل ورب الكرم
لا تقبل الدعوى على الخراص
وهكذا تكذيبه لا يقبل
لا تخرص الثمار غير النخل
خرص الحبوب عندنا لا يشرع
إن ترك الخارص شيئاً واجبا
ويترك الساعي لرب المال
على الوجوب ثم لا يكمل
بقدر ذا يأكل رب المال...
ثم الزكاة في نصاب العسل
قدر النصاب يافتى ستونا
أعني من الأبطال بالعراق
كل المعشرات لا تكرر
تضمن مال العشر والخراج

إن لم يكن دون النصاب حقاً
في بيد حين التلاف سمعي
وقت الوجوب سنة في النص
لو واجداً عبداً بذاً أشيراً
عليهما أجرته... يا قومي
بالغلط الفاحش لا مناص
من مالك عمداً فلا تجادل
والكرم أيضاً في صحيح النقل
جميعها شيوخنا قد منعوا
فمالك يخرجه مواجبا
ثلث أو الربع بكل حال
به النصاب إن يكون قد أُكِل
حين انتفاء الترك مع عيال
عشر ولو من ملك غيره جلي
ومائة رطل فإذا يقينا...
وكلها فعشرة أفراق
زكاتها مال تكن متجر
فباطل في أقوم المنهاج

في أي أرض مطلقاً فاستبن
أو قيمة في غير ذا بمذهبي
منطبغاً مثل الحديد عادية
كالموميا العتيق والزبرجد
والزجاج والنورة فاصغ الفهم
وسيسبح ومغرة وزفت
وسندروس ثم نبط جار
وغيره من معدن منعوت
من قيمة إن لم تكن أثمان
عينا وذا في الحال عن إثبات
أو ملكه أحق بالإثبات
أولى إذا يعمل فيه... (١)
في ملك معروف وكان جامدا
وجاريا يباح خذ تبيان
أو لؤلؤ وعنبر عيان
فيه كصيد البر خذ إثبات
من أي نوع كان يا خليل

وكل خارج من المعادن
يكمل نصاباً فضة أو ذهباً
من بعد سبكه وبغير التصفية
والصفر والرصاص أو من ضد
وهكذا فيروزج ويشم
والكحل والبلور والكبريت
ملح زجاج زئبق وقار
والجوهر الزرنينخ والياقوت
فيه الزكاة ربع عشر دان
وإن تكن أثمان فالزكاة
وواجب المعدن في الموات
بملكه من غيره والسابق
وكل معدن إذا ما وجد
فإنه لمالك المكان...
ما يخرج البحر من المرجان
وغيره فليس من زكاة...
وفي الركاز الخمس لو قليل

(١) هكذا في الأصل.

هو الـدفين يافتى للكفر
بدار إسلام يكن أو حرب
عليه من علامة الكفار
وجوب إخراج الزكاة الخمس
فلقطة تملك إذ يعرفنا
أو جاهلية قديما فادر
لا منعة لأخذ يا صحي
فقط فإنه ركاز جار
لا يمتنع بالدين فاحفظ درس
كما سيأتي لا بغيره قفا



باب زكاة الأثمان وهما الذهب والفضة - وحكم التحلي

زكاتها لفضة أو ذهب
لمسجد بقدر النصاب
والوزن للمثقال درهم يزد
نصاب فضة فمائتان
وبالمثاقيل فأربعين
زكاة أثمان فربع العشر
والاعتبار الدرهم الإسلامي
مزيّف زكاته وجوبا
في شكه خيره بين السبك
يجوز ضم فضة لمسجد
ولا زكاة في الحلّي الحل
أما الحلّي عندنا المحرم
كالطوق والسوار أو الخاتم
للخيل أو قلائد الكلاب
مكحلة مسرّجة وميّل
ملعقة مجمرة ومسعط
وهكذا حلية كتب العلم

واجبة حين بلوغ النصب
عشرون مثقالا بلا ارباب
ثلاثة الأسباع منه فاعتمد
دراهما فاحفظ لدى الحسبان
تزيد خمسين كذا خمسينا
مضروبة أو لا بدون حصر
نصيف مثقال بخمس فأمي
إذا يكن خالصه نصابا
أو احتياطه يقيناً زك
هنا التكميل النصاب فاهتد
إذا له يعير أو يستعمل
فيه الزكاة مطلقاً فاستفهم
من ذهب والسرج أو كاللجم
وحليّة المرأة والركاب
مسرّبة مروحة قنديل
مدھنة آنية أو مشط
وحليّة الدواة ثم القلم

وما أعد للكراء مطلقاً
 كذا حلّي عد للتجارة
 أو لادخار أو لغير قصد
 فيه الزكاة إن يكن نصاب
 من فضة يجوز لبس الخاتم
 ولو يكون فضة من ذهب
 يحرم لبس خاتم مصور
 وخاتم الرصاص والحديد
 يكره للنساء والذكور
 فيبعة السيف تجز من فضه
 كذا تجوز حلية لمعطفه
 ويحرم الحلية للمحراب
 لبس النساء فضة أو عسجد
 يجوز كل ما جرى في العادة
 تشبه المرأة بالرجال

فيه الزكاة عندنا محققاً
 كحلية الصيرف أو لقنية
 أو منفقاً لحاجة لو تبدي
 بوزنه فلا تكن مرتاب
 بخنصر اليــــسري...
 جداً يسيراً ظاهر بمذهبي
 بصورة تحريمها مشتهر
 والصفير والنحاس لا تقييد
 ويحرم العسجد للذكور.
 وحلية الجوشن أو بيضه
 من فضة إباحة محققه
 كمسجد بالنقد عن صواب
 عن ألف مثقال يزيد فارشد
 لهن منهما خذ الإفادة
 وعكسه يحرم عن إجمال



باب زكاة عروض التجارة

معنى العروض كل ما يعد
وعندنا زكاتها وجوباً
تقوم العروض عند الحول
لا عنده بالنقص والزيادة
كرأس مالها فلا يعتبر
لا عبارة بقيمة الأواني
من اشترى العروض بالنصاب
حتى من اللؤلؤ والجواهر
وواجب إخراج ربع العشر
أمتعة الصناعات والتجار
ونحوها فلا زكاة فيها

لليبيع والشراء غير النقد
إن بلغت قيمتها نصاب
بعد البلوغ للنصاب نقل
من بعد تقوم كما في العادة
لأنه إبطال نفع حرروا
من فضة فاعتبر الأوزان
يني على حول خذ الصواب
فيه الزكاة إذ به يتاجر
من قيمة العروض دون قصر
كذا قوارير لدى العطار
مالم يريد البيع فيما فيها



باب زكاة الفطر

وقت زكاة الفطر للأنام
فمن يمت قبل الغروب لا تجب
والأفضل الإخراج يوم العيد
وجاز بعدها سيقا اليوم
وإن يكن عن يوم عيد آخر
وجاز تقديم قبيل العيد
وحكمها سمي بفرض لازم
من كل حر مسلم لوبادي
وسيد ففطرة العبد تجب
وفطرة المرهون ثم الموصى
كذا المبيع مدة الخيار
فكاتب فواجب فطرته
ويلزم المسلم فطرة لمن
لا زوج بائن بوقت الحمل
وفطرة الأجير بالطعام
والشركا في العبد أو مبعوض
في كل شهر الصوم من يمون

من ليل عيد الفطر يا غلام
عليه كالمعسر يا ذوي الأدب
قبل الصلاة إن تكن مريد
وفيه كرها واضحا يا قومي
زكاته يقضي وأتمه جزا
فقط بيومين على التحديد
وجوبها ففطرة للصائم
أنثي صغير أو كبير غاد
عليه لو يكن تجارة حسب
به على مالكة منصوص
لزوجها وقت الوجوب جار
عن كل من تلزمه مؤنته
يمونه من مسلم فاسمع زكن
وعن جنين سنة في النقل
كالظئر لا نقول بالإلزام
صاع عليهم واحد يا مرتضي
شخصا عليه فطرة تكون

والتمر والشعير والزبيب
من خمسة الأصناف بالخصوص
من حب أو من يابس الثمار
أو ذرة ونحوها يقين
صاعاً يجوز ليس فيه باس
عن قوته مع العيال حاصلًا
من بعدما يحتاجه يا قومي
على العموم دون تخصيصه
لكل من يمونه علانية
ثم الرقيق ثم أمه انتبه
ثم على ترتيب إرث عاد
بوزن حبه كذا السويق
أو عكسه جاز خذ الإشاعة
كذا الشراء للزكاة مطلقا
زكاته مذهبنا بأباه

مقدارها صاع من الحبوب
أو أقط وعادم المنصوص
يخرج من جميع قوت جار
كالدخن والأرز ماش تين
حتى ولو لفق من أجناس
والاعتبار كون ذاك فاضلاً
في ليلة العيد كذاك اليوم
من سائر الحوائج الأصلية
وعادم زكاة فطر كافية
يبدأ بنفسه وبعد زوجته
ثم أبيه ثم بالأولاد
ويجزئ الصاع من الدقيق
ومن أعطى فطرته جماعه
وأخطر شراء ما به تصدقا
لو يشتري من غير من أعطاه



باب إخراج الزكاة بعد استقرارها وحكم النقل والتعجيل

إخراجه الزكاة فوراً يجب
إلا بخوفه رجوع الساعي
وجاز تأخير لوقت الحاجة
كذلك إن تعذر الإخراج
كالمنع من تصرف أو غيبه
من ادعى نقص النصاب صدقا
كذا من ادعى زوال الملك
من جحد الوجوب وهو عالم
وقتلته حداً إذا استتيا
مانعها تهاونا أو بخلاً..
فرضية الصبي والمجنون
يفرق الزكاة ندباً ربها
تشرط النية في الزكاة
وسن قرنه لها بالدفع
ونية الفرض هنا لا تجب
نيتيه تجزئ أن يوكل
مع قرب وقته فإن تباعدا

كالنذر أو كفارة فواصف
أو خوف أضرار بلا نزاع
وللغريب أو لجار فاثبت
من النصاب لا تكن ملجج
للحال أو لمستحق عيبه
بلا يمين عندنا محققاً
أو نقص حول لا تكن في شك
يكفر لو أخرجها ملازم
ثلاثة الأيام ذا وجوباً
تعزيره والأخذ منه نقلاً
يخرجها الولي عن يقين
بنفسه وسن أن يظهرها
وإنما الأعمال بالنيات
وجاز تقديم بدون منع
كلا ولا تعيين مال ذهبوا
لمسلم يخرجهم معولا!
ينوي الوكيل عندنا فاسندا

ولا يجوز النقل للزكاة...
لكنها تجزي مع الحرام
تعجيلها يجوز للحولين
لا قبل تكميل وقبل السوم
وتركه تعجيلها فأفضل
إن تلف النصاب قبل الحول

مسافة القصر لذي الصلاة
حتى لغير حاجة ترام
فقط بتكميل النصاب ذين
أو منه للحولين لا يا قومي
ذا للخروج من خلاف نقلوا
كنقصه كانت زكاة نفل



باب أهل الزكاة وهم ثمانية

وتصرف الزكاة للفقير...
وكل عامل عليها جابي...
كذا مكاتب كذا مؤلف
وكل غارم عليه دين
وكل غازي في سبيل الله
وابن السبيل إن يكن منقطع
ودفعها مجزي إلى الخوارج
لا كافر مالم يكن مؤلف
ولا الغني بماله أو كسب
ولا بني هاشم والموالي
ولا لمن يلزمه الإنفاق
دفعها لغير أهل جاهلاً
وسن أن يفرق الزكاة...
كذا على كل ذوي الأرحام
ودفعها يجزي لمن تبرعا

كذلك للمساكين في نظير
وحافظ وقاسم كتاب
وحكمه باق فلا ينصرف
لنفسه أو صلح ذات البين
ورزقه الراتب كان واه
يعطي بقدر حاجة لا يمنع
كذا إلى البغاة يجزي المخرج
ولا رفيق غير عامل وفي
مالم يظن فقرة أقل حسبي
لهم جميعاً صح عن رجال
عليه أو زوج خذا إطلاق
يأخذها مع النماء فاعقلا
على قريب حبيب ذي الحاجات
بأقرب يبدأ فخذ نظامي
عليه بالإنفاق يا مستحقا



فصل في صدقة التطوع

وسنة إسرارنا في الصدقة
وفي الزمان والمكان الفاضل
ووقت حاجة وشهر الصوم...
وطيب نفسه بها فأفضل

تطوعا في كل وقت مطلقة
والجار والأرحام كن مفضل
من غيره أفضل دون لوم
ويحرم المن بها ويبطل



كتاب الصوم

على جميع الناس كن مهذب
ليل الثلاثين بدون غيم
والكره في الأصح فيما جزموا
غيم ونحوه بها مثال
إلا مع التكميل نصًا فاحسب
كابن عقيل وأبي الخطاب
وصاحب التبصرة الجليلة
بشرحه لها فلا تفادحا
إمامنا المنصوص هذا فاصحبوا
عن أحمد بن حنبل الموهوب
صحب النبي سيد الأنام
في الاختيارات لهذا اليوم
ومذهب النعمان أيضًا والخلف
لعدم استحبابه يميل
على الوجوب قاطع للمحجه
عن أحمد إمامنا الفصيح

برؤية الهلال صوم يجب
إن لم يروا هلال شهر الصوم
وكان صحواً صومه محرم
إن حال دون مطلع الهلال
فالصوم قبل رؤية لا يجب
اختاره جمع من الأصحاب
واختاره الشيخ ابن تيمية
وهكذا ابن رزين صححا
أما تقي الدين قال مذهب
وقال ذا لا أصل للوجوب
ولا عن الصحابة الكرام
وقد حكى هذا جواز الصوم
قال به طوائف من السلف
وفي الأخير قيل يا خليل
وصاحب الفروع أوهى الحجة
وقال لم أجب بالصریح

وقال لا يضاف ذا لأحمد
 لما روي أبو هريرة بذا..
 صوموا لرؤية وافطروا بها
 قالوا بقاء الشهر لا ينتقل
 وظاهر المذهب فالوجوب
 حكماً بظن ليس عن يقين
 اختار هذا الخرقى فاقندي
 كذلك الخلال والنجاد
 والمزني قال مع ميمون
 وابن أبي مريم مع مجاهد
 وقال في الإنصاف هذا المذهب
 قد صنفوا به هنا التصاففا
 قالوا نصوص أحمد عليه
 قد ذهبوا مع عمر وابنه
 كذا أبو هريرة مع أنس
 وهكذا عائشة واسما
 بذا حديث قد رواه ابن عمر
 وساق ذي القولين في الإقناع

كلا ولم يأمر به فسد
 يرفعه إلى النبي هكذا
 فإن يغم كملوا فانتبها
 بالشك فاحفظ ماله قد أصلوا
 صيام يومه فلا تريب
 بنية يحتاط خذ تبيين
 وأكثر الأصحاب كابن حامد
 وابن شاقلا دع العناد
 به كذا طاووس لا ظنون
 كذلك مطروح وكل اسندوا
 قد نصره الصحب يا مهذب
 وردوا احتجاج من قد خالفا
 والتابعين جلهم إليه.
 إليه وابن العاص فاحفظنه
 وهكذا معاوية فاقتبس
 بتا أبي بكر فذاك حكما
 وقال فاقدروا له عند القتر
 أبو النجا موسى فدع نزاع

والشيخ منصور بشرحه على
وقال بالتحريم للإفطار
والنهي عن صيام شك قالوا
وليس الشك هذا اليوم
هذا كلامهم فكن مقلدا
فقد أطال الصحب ذكر المسألة
قالوا ويجزي صوم هذا اليوم
كفارة للوطئ فيه تلزم
كذلك الإمساك والقضا على
بعد الثلاثين فليس يفطرا
إن صامه بدون غيم أو قتر
صيامه لا يجوز أن يكون
وإن رأي الهلال أهل قرية
نصًا ولو تختلف المطالع
ورؤية الهلال بالنهار
بعد الزوال كونها أو قبله
فليس واجب بها الصيام
حتى ولو تختلف المطالعا

هذا وغيره من الصحب أعمالا
محمد فاقرأ ولا تمار
بحاله الصحو وقد أطالوا
بحالة الضباب أو في الغيم
لمن تشا من صحبنا واجتهدا
مفردة عندهم مطولاه
إن باد من عدة شهر الصوم
إن كان من شهر الصيام فاعلموا
عن لم يبيت فيه قد نقلنا
من صامه إذا الهلال لم يرى
بل في حساب أو تنفل عشر
من رمضان لو نوى ظنون
صام جميع الناس حتمًا فاثبت
عن الإمام أحمد فاستمعوا
لليلة مقبلة إضمار...
في آخر الشهر كذا أوله
ولا يباح الفطر يا غلام
نصًا أتى فاحفظه حفظًا بارعًا

إذا رأي بعد الغروب حالاً
 في الغيم والصحو بلا معاند
 رآه دون غيـره فـراع
 في هذه الرؤـية قد أعدوا
 ولا اختصاص حاكم منيف
 يقبل إلا اثنين فيما نقلنا
 ثم رأوا هلالهم يقينا
 نصاً قضاء لا تقل بزائد
 إن غم يقدر احتياط الصوم
 لرجب الحرام مع شعبان
 هلال شوال يقينا قد حكموا
 صوم الثلاثين فهذا نقلاً
 لشهر صومنا كذا شوال
 وكن ناقصين زد يومين
 إن غم معهما هلال رجب
 بعد ثلاثة تزيد قد حكموا
 يفطر وحده مخالفًا جلا
 والبعض قد حسنه فاعتبر

فإنما يعتبر الهلال
 يقبل فيه قول عدل واحد
 حتى ولو بكثرة اجتماع
 وتقبل الأنثى كذلك العبد
 فصم بقوله بلا تحليف
 برؤية لسائر الشهور لا
 في صومهم ثان مع عشرينا
 عليهم صيام يوم واحد
 هلال شعبان وشهر الصوم
 فواجب يقدر للنقصان
 وهكذا لا يفطروا حتى يروا
 أو صوم يومين زيادة على
 كذلك إن غم على الهلال
 وأكمل الشهر كذا شعبان
 وقس على هذا ففي المستوعب
 لا يفطروا حتى يُرى الهلال أو
 ومن رأي هلال شوال فلا
 وابن عقيل قال سرًا يفطر

وإن يكون في مفازة بنى
والحكم إن تشبه الشهور
ونحوهم فالواجب التحري
ويجزئ الصيام أن يوافقا
أو بعده لا رمضان القابل
وإن يصم أيام تشریق قضي
وإن يصم شعبان بالتوال
يقضي الصيام للجميع إن علم
وإن يكن بلا تحرراً صاماً
صيام فرد شك في الدخول

على يقين رؤية فرداً هنا
على الأسير أو على المظمور
عليه في صيام هذا الشهر
له كذا ما قبله محققاً
فليس يجزي الصوم عنهما جلي
صيامه ويوم عيد اقتضي
ثلاث أعوام بهذا الحال
مرتباً مثل الصحيح قد حكم
مع قدرة لا يجزئ الصيام
لم يجز لو أصاب في المنقول



فصل في شروط وجوب الصوم

والشروط في فرضية الصيام
وقدرة عليه شرط ثبوتا
أو مرض زواله لا يرجي
عن كل يوم مُدْبُرٌ يطعم
أما شروط صحة الصيام
كذا انقطاع الحيض والنفاس
ونية الكل يوم واجب
فمن خطر بصومه الصيام
وهكذا الأكل مع الشراب
ولا يضر أتى منافي
ولا إن استثنى بلا تردد
فرض الصيام عندنا يمسكا
وذاك من طلوع فجر ثاني
ويندب التأخير للسحور
زيادة بصالح الأعمال
ويحرم الفطر بشهر الصوم
كالفطر في الحيض وفي النفاس

العقل والبلوغ والإسلام
فعاجز عنه لكبريافتي
فطر وإطعام يجز لا ملجا
أو نصف صاع غيره فاستفهم
العقل والتمييز والإسلام
فلا تكن عن حفظه بالناسي
من ليلة مبيتا مصاحب
غدا فقد نوى بلا انثلام
بنية الصوم بلا ارتياب
للصوم بعد نية خلاف
كقول إن شاء الإله أو طد
عن المفطرات جميعا فاسلكا
إلى غروب الشمس يا إخوان
في الصوم والتعجيل للفظور
مندوبه لصائم بحال
إلا لعذر يا ذكي الفهم
فكن لنيل العلم باقتباس

لينقذ المعصوم من بوار
 يباح قصره يا جهبذي
 ومن بأثناء النهار سافرا
 خافا عليهما يصوم هكذا
 فقط على الولي إطعام يحد
 ويكره الصوم بدون لوم
 يلزمه مع القضا هناكا
 والعقل للمجنون إن يكن ثبت
 مسافر أثناء يوم فيصم
 فلا يصوم غيره يا قومي

أو فطر من يحتاج للإفطار
 وجاز فطر للمسافر الذي
 وللمريض إن يخاف الضررا
 وفطر حامل ومرضع إذا
 وإن يكن خوفهما على الولد
 إطعام مسكين لكل يوم
 إن أسلم الكافر فالإمساكا
 كذلك الحائض إن تطهرت
 كذا البلوغ للصغير أو قدم
 من جاز فطره شهر الصوم



فصل في المفطرات للصائم

مفطرات الصوم اثنا عشرًا
والموت والردة والتردد
وعمد قيء واحتقان من دبر
حجامة فيفطر المحجوم
كذا خروج المذي بالتقبيل
كذلك إنزال المنى بالنظر
ولا يمديه بتكرار النظر
يفطر الصائم كل ما وصل
من مائع وغيره فيفطر
عمدًا كذا إن صب في الأذنين
لو باكتمال يعلم الوصول
أو ذاق مطعمًا وكان طعمه
وليس بالحقنة في الإحليل
كذلك بلع الريق بعد أن وصل
كل المفطرات لا تفطر...
ولو سهل بالأكل والشراب
ولا بغير القصد كالغبار

خروج حيض أو نفاس فاقرا
في الفطر والعزم عليه أئد
وبلع نخمة بفيه تستقر
وحاجم كذا عداك اللوم
واللمس واسمئتأؤه تمثيل
مكررًا لا نظره تفكر
ولا احتلام هكذا قد اشتهر
للحلق والدماغ والجوف أجل
بمضغ علك طعمه مشتهر
فأوصل الدماغ أو بالعين
للحلق لو حدا بذنا نقول
بحلقه فباطل صيامه
هنالنعض الصوم من سبيل
بين الشفاه أو بفيه قد حصل
بالسهو والإكراه طرًا ذكر
حتى بصوم الفرض خذ جواب
ولو بنخل أو ذباب جار

ولا بجمع الريق وابتلاعه
لا يبطلن الصوم للمستنشق
ونحوه كمن غدا مُمضمضا
مجامع في قبل أو دبر
نهار شهر الصوم فالكفارة
في حاله يلزمه الإمساكا
كذاك من جومع في الكفارة
عن مرة بالعدر تكفير سقط
وقدرها يا صاح عتق الرقبة
أو صوم شهرين همتابعا
وعاجز عن صوم وإن يطعم
وعادم الإطعام عنه تسقط
وإن يكن مجامعاً يومين
إذا يكن عن أول مكفراً
كذاك إن جامع ثم كفرا
وإن يكن للوطء لم يكفر
لا يسقط التكفير حين يعتقد
ويسقط التكفير... للجماع

قبل الشفاه فتى بل يكره
إن سبق الماء لفيه مطلقاً
وأكره لغير حاجه واحتفظا
ولو لميت غدا أو طير
مع القضا تلزم في العبارة
لو ناسياً أو مكرهاً بذاكا
لا مكرها بل ذاك باختياره
كالنوم والنسيان والجهل نمط
مؤمنة سليمة لا عابئة
إن لم يجد عتقاً فلا تنازعا
ستين مسكيناً إذا لم يعدم
خلاف غيرها عداك الشطط
يلزمه التكفير مرتين
أو لا على السواء دع عنك المرا
بيومه إن عاد قل يكفرا
وعاد فالتكفير لا يكرر
ليلا فبان ضده ولا يفد
إن كان فيه يقصد انتفاع

أعني المريض والذي به شبق
وهكذا إذا الجماع في السفر
كفارة الإنزال بالمساحقة
في رمضان ليس من كفارة
والشارح اختار كذا الموفقا
من فاته شيء من الصيام
والسنة الفور كذا التابع
وإن بقي عليه من شعبان
إن ينتفع بالوطئ دع عنك الحمق
لأن فطره مباح في الأثر
مثل الجماع عندنا فحققه
بغير ذان فاحفظ العبارة
لعدم التكفير إن تساحقا
يقضيه حسب العدم من أيام
بصومه أفضل دون مانع
بقدره أو جبهه يامعوان



فصل في صوم التطوع وما يحرم صيامه من الأيام

صوم التطوع سنة والأفضل
أيام بيض صومها مندوب
والصوم للثلاثين والخميس
وصوم شهر الله أي محرم
وتسع ذي الحجة لكن أكد
لغير من بالحج دون مين
ويكره الأفراد بالصيام
ويوم نيروز ومهرجان
والسبت إلا أن يوافق عادة
هو الثلاثون من الأيام
إن لم يكن في مطلع الهلال
ولم ير الهلال أو قد شهدا
واكره هنا تقديم شهر الصوم
في يومي العيدين صوم يحرم
وصوم أيام مني إلا لمن

صيام يوم دون يوم نقلوا
من كل شهر لا تكن مريب
وست شوال بلا تلبيس
ومنه عاشورا فتأكد نمي
يوم به تعريفنا... مقيد
وصومه يكفر الحولين
لجمعة أو رجب الحرام
وكل عيد كان للكفران
ويوم شك فاضغ للإفادة
من شهر شعبان على الدوام
غيم ونحوه دع الجدال
من رد قوله لفسق وجدا
باليوم واليومين فاضغ الفهم
ولا يصح مطلقاً فاستفهم
يعدم هدياً يا هويدم السنن

وداخل في النفل من صيام
وداخل في الفرض ما لم يقلب
وليله القدر أردتها
وفضلها طرا على الليال
وغيره لا يجب الإتمام
نقلاً فإتمام عليه واجب
فالسبع والعشرين أرجي وقتها
يرجي بها إجابة السؤال



باب الاعتكاف وأحكام المساجد

في كل وقت يندب الاعتكاف
تأكيد ندبه بشهر الصوم
شروطه التمييز والإسلام
وكونه من عادم لموجب
وكونه في مسجد تقوم
وظهر مسجد وما يزداد
وهكذا منارة أو رحبة
حتى تواب المسجد الحرام
وناذر اعتكافه بمسجد
وجاز شد الرحل للثلاثة
فصل لمسجد الحرام نصا
بينة الخروج لو لم يخرج
ووطؤه في الفرج والإنزال
بالسكر والردة أيضًا يبطل
في نقضه أو جبه الاستئناف
كفارة عليه لا تعين
فإنه مستأنف مكفرا

وواجب بالنذر لا خلاف
والعشر من آخره بالجزم
ونية والعقل يا إمام
غسلا فلا الوضوء يكفي الإرب
فيه الجماعة أن تكون تلزم
والسطح منه فاحفظ الإسناد
عليهما باب به ليصحبه
ومسجد النبي يا غلام
غير الثلاثة لا يكن قصد
لا غيرها بالنذر في اعتكافه
ومسجد النبي ثم الأقصى
تبطل اعتكافه لا حرج
بدون فرج صح عن رجال
لا بالخروج حين عذر نقلوا
نذر تتابعا بالاعتكاف
إلا الذي مقيد في زمن
لفوت حله وجوبا ذكرا

كفارة للوطء ليست تلزم
أما الصحيح أنها للنذر
لا يبطل اعتكافه إن خرجا
أو للطهور مطلقاً أو جمعة
ولا لإتيان عديم الخادم
فذا خروج ليس منه بد
بقدر لبث نية يلازما
إن يشترط ميته بالمنزل

إلا اعتكاف النذر فيما جزموا
وجوبها لا لا اعتكاف فادري
من مسجد لنحو بول ولجا
إذا تكن تلزمه فاستعمعه
بمأكل ومشرب ملازم
يمشي به كفارة لا يعدو
لا سيما إن كان فيه صائماً
أو العشا به يصح فاعقل



كتاب الحج والعمرة

مع عمرة في حق ذي الحرية
بالأمن ذاهباً له وراجعاً
وبالغاً يجزيه فرضاً فاعلموا
وليس يجزي الفرض بل لا يغني
أو بسلم الكافر بعد الزيغ
قبل الخروج للوقوف فهج
إن عاد للوقوف صح فافت
وقد سعي بعد القدوم إذ بدا
إن كان من أهل الوجوب المجزي
إن كان للتمرين إن شاء السفر
بفعله على الولي تحسب
أو كان لاستيطانه أو خدمة
به على الصبي إنفاق ذكر
لعلته زوالها لا يرجي
حرّاً ولو أنثى فلا ترياً
أو عجزه أو ما به قد استقر

فرضية الحج على الفورية
في العمر مرة إن استطاعا
إذا يكون عاقلاً أو مسلماً
حج الصغير صح مثل القن
إلا بعثق القن والبلوغ
أو يعقل المجنون وقت الحج
أو بعده من قبل فوت الوقت
ما لم يكن قارناً أو مفرداً
وعمرة قبل الطواف تجزي
على الصحيح إن تزد على الحضر
وهكذا كفارة تستوجب
أما إذا سافر للتجارة
وغيرها مما يجره له السفر
وعاجز للسعي أن يحجا
أو كبر يلزم أن ينيا
من موضع أصابه الكبر

من قبل إحرام فذا يعتبر
 نائبه فليس يجري كلا
 لا من رجلى زوال ما يعيب
 حج وعمرة عداك الشطط
 وراثه الحجيج عنه فاعلموا
 أو لم يفرط فاحفظ المنصوص
 أو من قريب موطنه آفت
 عن موطن إذا استناب يسري
 عليه دين يا أخا البيانا
 له بحج حيث يبلغ نصا
 وجوبه بدون إذن رابط
 جازت من الميقات بل محققة
 كانت من الموصي فمن تعيينه
 فلا يصح حجه عن غيره
 لحجة الإسلام نصا فاعترف
 يكن له مهما نوى وأبها
 لكل في الإحرام دع عنك الهوى
 ريب كذا تأديبه قد نقلنا

يجزيه حج نائب إذا برا
 إن زال عذر قبل أن يهلا
 كذلك المعضوب يستناب
 وعادم النائب عنه يسقط
 ومن يمت حين الوجوب يلزم
 من أصل ماله ولو لم يوصي
 من موضع الوجوب لا من موت
 لا خوف من مسافة القصر
 إن ضاق عنه ماله أو كانا
 فنخذل حج حصة وخصا
 إن حج عنه أجنبي يسقط
 وصية بحج نفل مطلقة
 إلا إذا تمنعها قرينة
 من لم يحج واجبا عن نفسه
 بل حجه إذا استناب ينصرف
 ونائب لاثنتين في حجهما
 من غير تعيين كذا إذا نوى
 وأخذه منهم يردده بلا

كتارك التعيين حين يحرم
 وإن نوى بحجه لأحديهما
 وبعد للثاني يحج فاعلموا
 وجود محرم فلا يلتبس
 في نسب أو سبب ملازم
 مؤونة له تمامًا ذكروا
 لكنه يجزي بلا توهم
 من محرم فإن تكن تزوجت
 كما مضي بالسقط والوجوب

لكن أبو الخطاب قال الحكم
 يصرفه لما يشاء منهما
 بعينه يصح ما لم يبهم
 والشرط في وجوبه على النسا
 كزوجها أو من عليه تحرم
 مكلفًا ومسلمًا وتقدر
 وحجها بدوننه محرم
 وتستنيب مرأة إن أيست
 من بعده فالحكم كالمعضوب



باب المواقيت

مِيقَاتُ حَجِّ عِنْدَنَا نَوْعَانِ
أَمَّا الزَّمَانِي هُنَا فَيَدْخُلُ
إِلَى انْتِهَاءِ الْعِشْرِ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ
أَمَّا الْمَكَانِي فِي الْمَوَاضِعِ الَّتِي
كَذِي الْحَلِيفَةِ الَّتِي مَشْتَهَرَةٌ
وَمِنْ أَتَى مِنْ مَغْرِبِ وَشَامِ
وَمِنْ أَتَى مِنْ يَمَنِ يَلْمَلِمِ
وَأَهْلُ نَجْدِ قَرْنِ الْمَنَازِلِ
وَمِنْ أَتَى مِنْ أَهْلِ كُلِّ الْمَشْرِقِ
فَهَذِهِ الْمَوَاضِعُ الْمَوْقُوتَةُ
مِنْ دُونِ مِيقَاتِ يَكُونُ مَنْزِلُهُ
وَمِنْ بِمَكَّةَ فَمِنْهَا يَحْرَمُ
وَإِنْ يَرِيدُ عَمْرَةَ فَيَحْرَمُ
وَالْأَفْضَلُ التَّنْعِيمُ وَالْمَسْتَوْعِبُ
وَمَحْرَمُ بَعْمُرَةَ مِنْ حَرَمِ
وَلَا يَجُزُّ تَجَاوُزَ الْمِيقَاتِ
لِمَنْ أَرَادَ مَكَّةَ أَوْ حَرَمًا

نَوْعُ زَمَانِي كَذَا مَكَانِي
مِنْ شَهْرِ شَوَّالٍ عَلَى مَا نَقَلُوا
هُوَ الزَّمَانِي فَاصْغِ لِلْمَحْجَّةِ
يَهْلُ مِنْهَا أَهْلُ كُلِّ وَجْهَةٍ
لِمَنْ أَتَى مِنْ طَيْبَةِ الْمَنُورَةِ
وَمِصْرَ فَالْجَحْفَةَ يَا إِمَامِ
فَذَلِكَ مِيقَاتُ بِهِمْ فَاسْتَفْهَمِ
مِيقَاتِهِمْ طَرَا فَلَ تَجَادَلِ
مِيقَاتِهِمْ غَدَا بِنَاتِ عَرَقِ
لِأَهْلِهَا وَمَنْ يَمُرُّ ثَابِتَةً
يَهْلُ مِنْهُ عِنْدَنَا يَجُوزُ لَهُ
مِنْ الْحَطِيمِ أَوْ سِوَاهُ فَاعْلَمُوا
بِهَا مِنْ الْحَلِّ كَمَا سَتَعْلَمُ
فَفِيهِ مِنْ جَعْرَانَةَ قَدْ ذَهَبُوا
فَيَنْعَقِدُ إِحْرَامَهُ مَعَ الدَّمِ
بِغَيْرِ إِحْرَامِ خِذِ الْإِثْبَاتِ
أَوْ نَسْكًَا إِنْ كَانَ حَرًّا مُسْلِمًا

فلو تجاوزه سوى المكلف
 قبيل وقت الحج في الزمان
 مع صحة وإن يكن بالحج
 ميقات عمرة جميع العام
 بيوم تعريف ويوم النحر
 بلا كراهة ولا دليل

من موضع يحرم إن يكلف
 إحرامه يكره يا إخواني
 لا ينقلب بعمرة في نهج
 وليس لازم بها إحرام
 كذلك أيام منى في الذكر
 أصلاً عليها لا تكن محيل



باب الإحرام والتلبية وما يتعلق بهما

يعبر الإحرام بالدخول
وليس ينعقد مع الجنون
وبانعقاده فليس يبطل
والوطاء مفسد له من قبل
وليس مبطلاً له بل يلزم
يخير المريد للإحرام
أعني بها الأفراد والتمتع
وعندنا تمتع فأفضل
وبعده الأفراد والقران
كيفية التمتع للإحرام
وبعدما يحل منها يحرم
وعكسه الأفراد إن يهلا
من حجة يحرم باعتماد
كيفية القران فالإحرام
أو بعدما يحرم باعتماد
قبل الشروع بالطواف يفتي
فإنه يصح بعد السعي

في أحد الأنساك يا خليل
والسكر والإغماء عن يقين
إلا برده فلا تجادل
تحلل أول صحح نقل
إتمامه مع القضاء فاعلموا
ثلاثة الأنساك خذ إحرام
كذلك القران يا مستمع
من غيره عن أحمد قد نقلوا
شيوخنا للكل قد أبانوا
بعمرة في وقته تمام
في عامة بالحج يا معلم
بالحج ثم بعد ما يحل
إن لم يكن أتى به يجاز
بالحج والعمرة يا إمام
يدخل عليها الحج لا تمار
إلا إذا كان بهديه أتى
وذا يصير قارئاً بالهدي

في أشهر الحج فلا يعتبر
ومحرم بالحج ثم أدخل
يصح إحرام بها فلم يرد
وفعل قارن كفعل مفرد
ترتيب عمرة يكن للحج
لا يفسد العمرة وطء كانا
قبل الطواف للقدوم ولو دخل
وفسخ حج قارن ومفرد
يندب كي لمتعة يُصَيَّرَا
عند إمامنا من الحديث الأقل
أوجب دمًا على الذي تمنعا
وجوبه نسكًا بلا جبران
إذا يكن من غير أهل الحرم
وكونه في الأشهر الموقفة
وإن يحج يفتي في العام
ولا يسافر بينه والعمرة
وإن يكن حل من اعمار
وعكس ذا يكون فيه قارئًا

لصحة الإدخال إحرام يرى
عليه عمرة بوقته فلا
ولا يصير قارئًا أو يستفد
بصحة الإجزاء عندنا اسند
فالحلق أخره ليوم الثلج
لا يفسد الحج خذ البرهانا
بمكة يا صاح فاحذر الزلل
بعمرة إن لم يكن ساقا الهدي
حيث النبي للصحب كان أمرًا
عشرٌ مع الثمان عشرة عن المختار
من فجر يوم النحر لا تنازعا
بسبعة الشروط يا إخوان
أو دونه بحد قصر فاحكم
أهلَّ بالعمرة شرط فائتبه
أعني الذي كان به الإحرام
مسافة القصر هنا فثبت
من قبل إحرام بحج جار
ولازم دم القران كائنا

ولو بأثنا عشرة مواتيًا
 أو دون مكة حد قصرٍ آت
 على الصحيح لا يكن مختصًا
 متعته تصح فيما ذكرا
 لنسك متعة وجوبا ذكروا
 وحجه لغيره بلا مرا
 وعمرة لآخر محايد
 في هذه الأحوال طرا جزموا
 في كونه من غير أهل الحرم
 بالفوت والفساد يا أخوان
 دمان للثاني وأول حكم
 يلزمه شيء للقارن إلا ولا
 دم القارن لازم يحتم
 إحرامه بعمرة كما حكم
 في حجه القضا وفي قرانه
 فحجه من أبعد المواضع
 أو أصل ميقات به مهلاً
 لفوت شرط رابع فاختر

وإن يكون للتمتع ناويًا
 وكونه يحرم من ميقات
 وعنه ليس ذا بشرط نصًا
 فعندنا المكى لو ما سافرا
 تلك الشروط هذه تعتبر
 ولو غدا لنفسه معتمرا
 أو عكسه أو حجه لواحد
 فواجب عليه عندنا الدم
 دم القارن واجب فاستفهم
 يبقى دم المتعة والقارن
 فلو قضي القارن قارنًا لزم
 وإن قضي القارن مفردًا فلا
 وقال غير واحد يحرم
 فحين ما يفرغ من حج لزم
 من أبعد الميقات من إحرامه
 وإن قضي القارن بالتمتع
 من الذي أحرم منه أو لا
 ولا دما يلزمه في الظاهر

قد قال ذا في الشرح للإقناع
وامرأة بمتعة قد أحرمت
من قبل فعلها طواف العمرة
فإن تخاف فوت حج يحرم
حتى وفعلها قرأنا ثم لا
كغيرها ممن خشي الفوات

منصور فانظروا ترك النزاع
ثم استحیضت يا فتى أو نفست
فلا تطوف قبل طهر ثابت
به كذا إن خاف غيرها اعلموا
تقضي الطواف للقُدوم فاعقلا
هذا طريقه على الإثبات



فصل

يصح إحرام بلا تعيين
 وصرفه لما يريد منها
 وقبلها فلا يجوز العمل
 ومحرم بمثل ما قد أحرما
 وإن يشك أو يكون مطلقاً
 وإن يطوف قبل صرفه فلا
 وجاهل الإحرام من فلان
 يجعله عمرة فذاك مستحب
 جاز صرفه لغيرها فإن
 يصح حجه فقط ولا دم
 وإن يكن بعد الطواف ناسياً
 وبعد سعيه وحلق يُحرم
 ويسقط الفرض إذ يتمما
 وصرفه للحج والقران
 وقائل إن كان زيد محرماً
 نسك من الإنسان عن يقين
 يجوز بالنية ليس يتهما
 وصرفها للعمرة فافضل
 به فلان ينعقد إن علما
 فصرفه لما يشاء حقاً
 يعتد في طوافه ذا نقلاً
 كمن نسي نسكاً نوى عيان
 إذا سهي قبل الطواف ما اقترب
 يكن قرأناً أو بإفراد استبن
 خلاف عمرة فواجب دم
 يصرفه بعجزه موأتيماً
 بالحج مع بقاء وقته اعلموا
 ولازم دما عليه حتماً
 فلا يصح فاستمع بيان
 فمحرماً أنا فليس محرماً



فصل

ويندب التعيين في الإحرام
بنية ولفظه فمستحب
إذا يكون حابس يحبسني
يفيده اشتراطه إن حلا
لا قوله إن شئت أحللت وإن
وإن نوى اشتراطه في الأول
مميز احرامه... بنفسه
وليس للولي من تحليل
غير المميز يحرم الوليا
لو لم يحج فرضه لا الاقرب
إحرامه عنه بعقده له
ويلزم الصغير ما تمكنا
وكالوقوف لو يكون حاضره
ومحل ما يعجزه على الولي
وليس يرمي عنه إلا أن رمى
وإن يكن وليه حلالاً
وعجزه عن الطواف راجلاً

لأي نسك شاء يا غلام
ويشترط فيه بقول ما ندب
محل حلي حيث ما حبستني
بالعذر لا شيء عليه كلا
أفسدته لم أقضه فاستمعن
بدون لفظ لم يفده فاعقل
بإذن الولي لا بغير إذنه
إحرامه كبالغ مثل
لو محرماً فعنه ذا مرضيا
غير الولي لماله احكم تصب
لكي يصير محرماً فاعقله
بنفسه مثل المبيت في مني
وليله أو عنده فاعبره
لزوم فعله بلا تغافل
عن نفسه إذا يكون محرماً
فليس يرمي عنه دع جдалاً
يطوف ركباً وإلا محلاً

مثل الحلال مطلقاً لا ينحأ
يكون ولي مالته اشتهر
كالسهو في الإحكام عن يقين
أو زوجة نقلاً تصح أكد
تحليل زوجته وعبد فاعلما
ويأثم العاصي بحل فاحذر
أو أحرم بالإذن يا مصاحب
ولا للزوج فاصغ للتأويل
اختاره القاضي وابنه اعقل
والمذهب الأول قد أعدوا
والمنتهي وذا على الصحيح

طواف محرم به يصما
ونيه الطائف فيه تعتبر
والعمد منه أو من المجنون
إحرام عبد دون إذن السيد
بدون إذن زوجها لكن لهما
والحكم فيهما كحكم المحصر
وإن يكونا أحرمًا بواجب
فلا يجوز للسيد التحليل
وهكذا قد قيل في التنفل
واختاره محمد والمجد
قدم في الإقناع والتنقيح



فصل

يسن للمريد للإحرام
والطيب للأبدان لا الثياب
يحرم بالإزار والرداء
تجرد من المخيط واجب
ويندب ابتداءه للتليه
معرياً مع قدرة ويكثر
تأكيدها إن سمع الملبى
كذا إذا تعاقب الملوان
بعد الصلاة قولها يستحسن

الغسل والتنظيف للأجسام
فيكره التطيب في جواب
بيض نظيفين فلا تراء
واللبس للمخيط للأثني اعقلاً
عقيب إحرام وذا علانيه
منها ونسكه بها فيذكر
وفي الصعود والهبوط حسبي
أو اكتفي الرفاق والركبان
وحين ما يركب فهي أحسن



باب محظورات الإحرام وهي ما يحرم على المحرم فعله

وعدة المحظور في الإحرام
 إزالة الشعور من كل البدن
 إلا بعذر يحصل الإضرار
 والثاني التقليم للأظفار
 ثالثها تغطية لرأس
 وإن يكن بالعذر أو بغيره
 ويحرم استظلاله بمحمل
 كذا بثوب ركبًا ونازلاً
 تليد رأسه بشمع أو عسل
 كذا كحمله ووضع اليد
 ونصبه ثوبًا حيال رأسه
 كذلك الغطا على وجه الذكر
 ورابع المحظور لبس الذكر
 كالزيق والبرنس والعمامة
 لو غير معتاد عليه الفدية
 لبس السراويل إذا لم يجد
 يجوز مثل شدة للساق
 توسع حرام فاستمع نظامي
 والأنف لو بغير حلق استبن
 يزيله مع فدية أشاروا
 بفعله يفدي مع الإضرار
 بلاصق حتمًا بدون بأس
 غطاه يفدي عندنا فانتبه
 ونحوه يفدي إذا يستعمل
 ولو بغير القصد لا تجادلا
 يجوز دون فدية فاسمع تحل
 عليه أو بظل خيمة اسند
 برفعه بالعود أو بمسكه
 يجوز كالنوم هنا قد اشتهر
 شيئًا مخيطًا قل أو كثر
 والخف والقفاز يا علامة
 بلبسه كالخف للرأس اثبت
 أزرًا كخف إذ لنعل يفقد
 بنصف أزر شقه وفاق

وقطع خفين حرام يحسب
 عن الخلاف باحتياط أجلى
 خف بقطع دون كعب فاعلموا
 لحاجة العقد فخذ بيان
 بنحو شوكة ولا يزرّه
 بفعله والإثم إذ لا يجدي
 أثم وفدية عليه فاذا ذكر
 كالوجه والرأس لخشي مطلي
 بدون لبس للمخيط يفتي
 سيفاً كذا بمكة قد أسندوا
 لو موصلاً بدون عقد للردا
 لقرحة أو خاف ضر البرد
 كما لو اضطر لأكل الصيد
 من بعد إحرام بلا نزاع
 بإذنه أو كونه لم ينهه
 يحرم في الإحرام يا إخوان
 كالعود والنوم كذا إن جلسا
 ريحا سوى ثياب لبس فاسمعوا

وخلعها يوجد أزر واجب
 وعنه في جواز قطع أولى
 ومع وجود النعل لبس يحرم
 عقد الإزار جاز والهميان
 لا يعقد الرد أو لا يخله
 وهكذا منطقته ويفدي
 كغرز أطراف الردا بمأزر
 يفدي بطرحه القبا لمنكب
 لأن يغطي وجهه والجسدا
 لغير حاجة فلا يقلد
 جاز الغطاء بالقميص والردا
 من لا يحب أن لا يراه فرد
 فلبسه يجوز لكن يفدي
 والخامس الطيب على الإجماع
 في الثوب والأبدان من غيره
 لبس لمصبوغ بزعفران
 والورس أو بماء ورد غما
 بسط الصفيق فوق طيب يمنع

عليه لا يفدي خلاف اللبس
والاحتقان بالمطيب قالوا
حيزي وزئبق وورد حرج
والزعفران والورس والبخور
طعم وريح لو بطبخ ذكروا
وزال الطعم أكله نبيح
بكفه منه فكن موافق
كشمه للطيب خذ ما أبدي
والعود لا التبخير ذا فنافه
لو نبت صحراء فلا تريبا
إلا بغير القصد فاصغ الفهم
والسوق لا بشم طيب فاسلك
سمن وزيت دهن بان ساذج
فليس فدية عليه قد عني
يفدي ولو بكعبة قصدا تمم
يزيله بقدره ولو ربا
كذاك رأسه فلا يغطي
وحشا من المأكول فاحفظ لا مضر

فإن ينام باسط أو يجلس
ويحرم استعاطُ واكتحالُ
وشم دهن الطيب كالبنفسج
وشم مسك عنبر كافور
والأكل والشرب لطيب يظهر
وإن بقي لون وزال الريح
لا فدية في مس ما لا يعلق
ومس ما يعلق فيه يفدي
وجاز شم سائر الفواكه
وشم ما لا نتخذه طيبا
وعكسه يفدي إذا يشم
كذا خل الكعبة للتبرك
ولا بغير الطيب مثل الشيرج
ونحوها في الرأس أو في البدن
وجالسا بموضع للشمم
عمدا وسهواً إن يكن تطيبا
إن مات محرم فلا يحنطا
والسادس الأكل لصيد البر

تأهل الوحشي كالحمام
يفدي بصيده ولو تولدا
وبين مأكول وغيره فقس
دلالة الصيد عليه تحرم
فإن يدل أو يشير أو يعن
لا أن يدل أو يشير باليد
لآلة الصيد معيرٌ يضمن
دلالة الحلال في أرض الحرم
وأكل صيد صاده حرام
كذلك ما لأجله قد صيدا
وكل ما لمحرّم قد حرما
تنفير صيد عندنا فيحرم
كذلك نقل البيض والإتلاف
لا يشتري صيدا وليس يملك
فأخذ له بذى الأسباب
تحريم قتل الصيد لا يؤثر
والخيل والدجاج يا معتمد
وكل ما يحرم أكله اقتل

يضمنه دون العكس خذ إبرام
من بين وحشي وأهلي بدا
وحش وغير الحل أكله اقتبس
ولا يشير أو يعين فاعلموا
على حرام الصيد عندنا ضمن
من بعد ما رأي مريد الصيد
ما لم يفر لغير صيد جزموا
اشركه للمريد لا غير الحرم
أودل أو أشار يا غلام
مع الجزا عليه يا رشيدا
من ذا لغيره أبيع فاعلما
ويضمن الإتلاف فيه فاعلموا
يضمنه قيمه بلا خلاف...
لو باتهاب واصطياد سلكوا
يضمنه بالتلاف خذ جواب
في سائر الأنعام طرّ ذكروا
وغير مأكول سوى التولد
كأبقع الغراب والفأر أجمل

بلا جزاء جاز يا غلام
 والباز والشاهين وكالأسد
 والعقرب البعوض ثم البوم
 والنزع للقراد من بعيران
 ورمية بلا جزاء نقل
 وهكذا صيانة في الحكم
 والنهر لو كان يعش في البر
 وفيه أحظ للمحل والحرم
 كصيد برّ فاترك العناد
 عليه في الطريق أن يفترشا
 لحاجة المشي عداك ضمير
 يقدم الميت لكيلا يفدي
 يأتي مع الفداء في المأثور
 والعقد لو بغير عمد يبطل
 لغيره إذا يكون محرم
 وليس يخطبن ولا ينكح
 لا حالة التوكيل فيما نبدي
 يصح عقد بعد حل فاعلما

وقتل ما يضر في الإحرام
 كالذئب والنمر كذاك الفهد
 والصممل والزنبور والرخوم
 والبق والبرغوث والديدان
 لمحرم يحرم قتل القمل
 وجاز للحلال لو في الحرم
 بالنص لا يحرم صيد البحر
 والبئر والعيون في غير الحرم
 وحكم طير الماء والجراد
 ويضمن الجراد إن يكن مشى
 وهكذا إتلاف بيض الطير
 من كان مضطراً لأكل الصيد
 بحاجة المحرم للمحظور
 والسابع تزويج مطلقاً فلا
 كذاك تزويج الإمام الأعظم
 ففي الحديث محرم لا ينكح
 أما اعتبار ذا بوقت العقد
 فلو يوكل الحلال محرماً

وبعد ما يحرم يعقده له
وليس بالإحرام إذا ينعزل
هل كان بالإحرام أو بما غير
لزوجه نصف الصداق الثاني
نكاحهم فلا تكن ملح
لمحرم تكره مثل الخطبة
من صور النكاح فاصغ الذهنا
فلم يجب له فداء فاستفد
مع الجواز ذا على الأصح
جارية للوطئ يا غلام

لا أن يوكل الحلال مثله
لكن له العقد إذا يحل
بوقت عقد قول زوج يعتبر
فإن يقول كان في الإحرام
مع جهلهم وقوعه يصح
حضور عقد فيه والشهادة
لا فدية في كل ما ذكرنا
لأنه عقد بإحرام فسد
ورجعة لمحرم تصح
كذلك الشراء في الإحرام



فصل

والثامن الجماع لو في دبر
ففاعل لذا بفرج أصلي
ولو يكن بعد الوقوف يفسدا
لوناسياً أو مكرهاً أو نائماً
عليهما بفعل هذا بدنة
ويفسد كل منهما لمفاعل
ويمضيا بفساد النسك إلى
ويقضيا حجهما من قابل
هذا إذا كانا مكلفين
من بعد حج الفرض والإسلام
وإن يكونا أفسدا القضاء
وعمرة كالحج في الجماع
لا بعده ويمضيا بفساد
والدم في إفسادها شاة تجب
فإن يكون من لها قد أفسدا
أحرم للقضا من الحل ولو
إن أفسد العمرة من تمتعا

من آدمي أو غيره فاختبر
من قبل أو التحليل اعقل
نسك لفاعل ومفعول بدا
أو غير عمد ذلك نصا فافهم
ويمضيا في فاسد النسك سنة
من النساء وفاته بلا خلل
تكميله مثل الصحيح فاعقلا
فورا وجوبا لو يكن تنفل
وضده فذان يقضيان
فورا وذا من موضع الإحرام
فيقضيا الواجب لا القضاء
قبل فراغ سعيها إجماع
ويقضيا فورا وجوبا فاسند
لنقصها عن حجه فلا ترب
مجاورا أو كان مكيا بدا
إحرامه من حرم كما حكوا
ثم أتمها بمضيه... دعا

بعمرة مكانها إثباتات
 من مكة والحج والفدا دما
 يحرم بالعمرة عن إثباتات
 بعد قدوم مكة فاستهد
 ثم أتم إذ مضي بفاسد
 من أقرب الحل فلا تمار
 فعندنا يفدي فداء واحدا
 تحلل الثاني وبعد الأولا
 أو قارنا فعندنا تأكدا
 حل لكي يحرم منه فاعقلا
 وليس هذا عمرة حقيقة
 بقي من الحج فكن مستفهما
 قول جماعة فلا تحاذر
 تسمية المراد فيما يفتعل
 فيلزم التقصير والسعي أثبت
 وابن عقيل جازم وراضي
 والشاة تلزمه بلا نزاع
 بل بعدما قد طاف للزيارة

يقضي بإحرام من الميقات
 وإن يخف فوات حج أحرم
 وبعد حجه فمن ميقات
 فكان ما أفسدها ويهدي
 ومفرد لحجة قد أفسد
 فذال له الإحرام باعتماد
 وقارنا لنسكه قد أفسدا
 مجامع من قبل ما تحللا
 لا يفسدن حجه لو مفردا
 بل يفسد الإحرام وليمض إلى
 ثم يطوف بعد للزيارة
 بل وجب الإحرام كي يأتي بما
 هذا كلام الخرقى وظاهر
 وعنه قال عمرة ويحتمل
 أو أنه يراد بالحقيقة
 بذانصوص أحمد والقاضي
 والأول المشهور في الإقناع
 وواطئ من قبل رمي الجمرة

وصاحب المغني فلم يوافق
ولا دما عليه يا غلام
وصاحب المغني هما نظير
محرم من بعد رمي فاعقل
قد قاله في مبدع يا مرتضى

فقال جمع حكمه كالسابق
بل قال لا يلزمه الإحرام
فذاك نص الشارح الكبير
والوطفء بعد الأول التحلل
يفسد فيه ما بقي لا ماضي



فصل

وتاسع المحظور فالمباشرة
كنظرة بشهوة أو لمس
بفعله لبعض ذا إن أمنى
لكنه يفدي جزورا نقلا
ومن يكن أمذى بلا تكرار
فليس ذا عليه شيء أبدا
بشهوة بدون فرج ذكره
ونحو قبله بدون لبس
لا يفسد النسك بهذا المعنى
أصحابنا الوجوب يا شمردلا
بل نظرة واحتلام جار
والعمد والسهو هنا فواحدا



فصل في إحرام المرأة وآداب الإحرام

إحرام امرأة بوجهها اسمع
فإن تغطية لغير عذر
لكن لها لحاجة أن تسدل
واشترط القاضي جواز السدل
والشرط ذا قدره الموفق
بل ظاهر النص عن الإمام
وكل ما على الرجال يحرم
إلا اللباس للمخيط فاعقل
غطاء كفها فليس يحرم
إلا القفاز حكمها كالذكر
وعنه حكم اللف كالقفاز
في المنتهي وشرحه قد ذكرا
لا يحرم اللف بدون الشد
كذا اللباس زينة لا تحرم
لمحرم يجوز لبس الخاتم...
وجاز أن يحتاج في الحمامة
يجتنب المحرم كل ما نهى

فتحرم الغطا بنحو برقع
تفدي فحكمة كرأس الذكر
ثوبًا ولو يمس وجهها نقلوا
أن لا يصيب الوجه يا ذا العقل
وقال ليس المذهب المحقق
خلاف شرط القاضي يا غلام
فإنه على النساء محرم
كذلك ظل هودج أو مخمل
وليس مثل الوجه فيما جزموا
يلبسه لا اللف عند الأكثر
مع شده في عدم الجواز
وقاله القاضي فدع عنك المرا
واللبس للحلي فيما نبدي
بل تكره الزينة فيما جزموا
والبسط للجرح وأن يحتجم
لقطع شعر بل عليه الفدية
عنه من الفسوق والترفه

له مع الجدال والتراخ
إلا بما ينفع يا غلام
والأمر بالعرف وترك النكر
عن واجب أو مستحب يفصل

كذا عن الجماع والدواعي
ويستحب قلّة الكلام
ويندب اشتغاله بالذكر
وجاز أن يصنع ما لا يشغل



باب الفدية

أقسام فدية على التحقيق
 قسم على التخيير في التطيب
 وفي غطاء الرأس للذكور
 كذلك في الإمنا بفرد نظرة
 بدون إنزال على ما ذكروا
 بالذبح للشاة أو الصيام
 ست مساكين لكل واحد
 أو نصف صاع غير يرهما
 أو فدية التقليم للأظفار
 كذلك حلق الشعر إن يكن حلق
 فحكم فدية كما ذكرنا
 ودون ذا يفدي لكل ظفر
 كذا أجزاء الصيد بالتخيير
 أو قيمة المثلي بالتقويم
 كالصيد إن يكون لا مثل له
 ليشتري بها طعاما يطعم
 أو أن يصم عن كل ما لو يطعم
 ضربان يا ذي العقل والتوفيق
 واللبس للمخيط فاسلك مذهبي
 والوجه للأثنى دع الغيور
 بدون تكرار كذا المباشرة
 ففي جميع ضده يخبر
 ثلاثة الأيام أو طعام
 تعد من البر فكن مؤكدا
 يجزي بفطرة عداك الغما
 أكثر من ظفرين في المقدار
 أكثر من ثنتين يا أولى الحدق
 بذا على التخيير فاصغ الذهنا
 إطعام مسكين كذا في المشعر
 بمثله من نعم نظير
 في موضع الإتلاف يا عليم
 فديته قيمته مكانه
 كما ذكرنا أنفا فاستفهم
 مسكين يومًا بالتحري جزموا

وإن بقي شيئاً وليس يعدل
وثنائي الأقسام للفداء...
مثل دم المتعة والقمران
كتارك الإحرام من ميقات
فالدّم واجباً ومن له عدم
ثلاثة منها يصم في الحج
فإن يؤخر صومه عنها ولو
تدار كالواجب مع الدم
وقت وجوب الصوم للثلاثة
ولا يجوز تقديم صومها على
وسبعة يصومها إذا رجع
لا توجب التفريق والتابعا
من وجب الصوم عليه عادم
لو لم يكن يشرع في الصيام
من مات قبل الصوم دون عذر
كذا فداء محصر فيلزم
يذبحه مكانه فإن عدم
ثم يحل بعد صومه ولا

صيام يوم صام يوم كامل
قسم على الترتيب لا مرأى
وتارك الواجب يا أخوان
وغيره من كل موجبات
عشر من الأيام واجباً يصم
ولا بأيام مني في نهج
للعذر صام بعدها عشرًا حكوا
أيضاً عليه ذا وجوباً فاعلم
وقت وجوب الهدي فاحفظ واثبت
إحرام عمرة فقط لا عملاً
لأهله بالنص فاترك الفرع
في صوم سبع أو ثلاث فاسمعا
لا ينتقل بقدره إلى الدم
وإن يشاء يفعل يا غلام
يطعم عنه يفتي كالفطر
بنية التحليل يا معلم
فعشر أيام بنية يصم
إطعام في هذا فكن شمر دلاً

كما مضى التفصيل لا تداعي
وعمرة شاة وذا إن أمكنه
عشرًا من الأيام لا تلوم
يرجع سبعة فذا محتما
وغير من أكرهها فاستفهمه
عن مرأة اكرهها فلا ترب
بدون فرج حين أمني ذكره
فحكمه كواطيء حتما يصم
بلا مني ذا عليه يشرعا
يصوم مثل غيره كما حكم
إذ فاته الوقوف فاسمع حكم
وحكمه ببابه سنذكرا
جنسًا وحيدا قبل أن يكفرا
لفعله الثاني فداء حكموا
أوجبه للثاني بأن يكفرا
لكل فعل فديه تعدد
ففي عداها الفداء قمعا
من كل جنس منعه مسطور

كذلك الفدية في الجماع
من أنه يفدي بحج بُدنة
فإن يكون عامًا يصوم
ثلاثة في الحج ثم بعدما
كذلك المرأة غير النائمة
وما على الواطيء فدية تجب
كذلك الواجب بالمباشرة
يفدي جزورا ثم إن يكن عدم
وإن غدا بدونه مستمتعا
شاة وجوبا ثم إن لها عدم
كذا دم الفوات من ذا القسم
للعذر حصر وغيره جرى
ومن يكن مكرراً محظورا
لفعله الأول ليس يلزم
وإن يكن عن أول مكفرا
وهكذا تكفير قتل الصيد
ولو بقتله الصيود جميعًا
كذلك التكرار للمحظور

يفعله بالجمع والتفرد
 من المخيط أن يكون ناسي
 كذا غطاء الرأس يافقيه
 هذا وإلا فالفدا حتمًا نقل
 بفقراء حرم يختص
 وعمرة بمروة قد نقلوا
 يخرجوه ولو بحل قد جرا
 فإنه يجز بكل موضع

عليه فدية لكل واحد
 لا فدية بالطيب واللباس
 أو جاهلاً أو مكرهاً عليه
 وحال ما يزول عذره يزل
 والهدي والإطعام عنه نصوا
 والنحر في منى بحج أفضل
 أمادم الإحصار حيث أحصرا
 كذاك هدياً كان عن تطوع



باب جزاء الصيد على التفصيل

الصيد ضربان فضرب يشبهه	شيء من الأنعام أو يقاربه
لما أتني في محكم القرآن	قضي به الصحابة الأعيان
قد أجزأؤه وجوباً نصاً	ففي نعامة جزوراً خصاً
وفي حمار الوحش ثم بقرة	والوعل المشهور حكماً بقرة
والضبع كبش والغزال عنز	ووبر والضب جدي المعز
والجفرة الجزاء في اليربوع	وأرنب عناق في الفروع
وفي حمامة من الحمام	شاة وجوبا صح عن إمام
وأطلقوا الحمام كل ما هدر	وعبُّ للماء فحكمة اشتهر
كالورث والقطا والقماري	كذا فواخت فلا تمار
وكل ما ليس له شبيهه	من سائر الطيور يانبيه
كالحجل والأوز والحباري	ونحوها فلا تكن مهذارا
جزأؤه قيمته كما مضى	تفصيل إخراج لها إذ فرضا



باب صيد الحرمين ونباتهما

وعندنا يحرم صيد الحرم
وحكمه كالصيد في الإحرام
يحرم أيضاً عندنا قطع الشجر
فجازا إذا كياس واذخر
وكمأة وكل ما قد انقلع
والرعي جاز في حشيش الغنم
ويضمن الحشيش منه والورق
والكبرى والوسطى من الأشجار
ويضمن الصغرى بشاة نصا
في حرم المدينة المنورة
كذلك القطع من الأشجار
للرحل أو آلة حرث أو قتب
كذا يجوز الاحتشاش للعلف
خلاف صيد الحرم المكي

لمكة ولو لغير محرم
حتمًا على الإطلاق يا غلام
بالحرم المكي إلا ما انكسر
والفقع والزرع ولو من شجر
بغير فعل آدمي فاستمع
لو الاحتشاش منه ذا محرم
بقيمة نص عليه واتفق
بقرة ضمانها مقدار
ويضمن الغصن بما قد نقصا
يحرم صيد واحتشاش ذكره
إلا لحاجة بلا اغترار
أو عارض ونحوه فذا الأدب
ولا جزا في صيده لمن عرف
وصيد وخ جاز في المرضي



باب أركان الحج والعمرة وواجباتهما

أركانه الإحرام وهو النية
كذلك الوقوف ركناً كانا
والسعي من بين الصفا والمروة
ووقته من نصف ليل النحر
وغيره بعد وقوفه ولا
من ترك الطواف حتى رجعا
لكي يطوفه وليس يجزي
وقت الوقوف فجر يوم التاسع
من كان أهلاً للوقوف قد حصل
لوجاهلاً أو ناسياً أو مرّاً
لو حائضاً لا أن يكن مجنوناً
إن وقف الناس بيوم النحر
أجزأهم كذا بيوم الثامن
وسبعة للحج واجبات
كذا وقوفنا إلى الغروب
والثالث المبيت في جمع إلى
والرابع المبيت في أرض مني

كما مضى مفصل الكيفية
بعرفات فاحفظ البرهانا
وهكذا أطوافه الزيارة
لواقف بعرفات فادر
حد لوقته الأخير فاعقلا
لأهله يرجع محرماً دعا
عنه سواء فافتيه لرجز
إلى طلوع فجر نحر قد دُعي
لو لحظة في ذلك الوقت لأجل
بها يصح حجة استقرا
أو كان في الإغماء أو سكراناً
إلا قليلاً غير عمد يجري
لظاهر الحديث ذا معنعن
الأول الإحرام من ميقات
لواقف بيومه المحسوب
من بعد نصف الليل يا أخا العلا
ليالي التشريق دمت في الهنا

للجمرات يا ذوي التهذيب
 لمسجد الخيف بسبع فاعقل
 والعكس لا يجزي فكن مراقبة
 للجمرة الأخرى هنالوتدري
 والسابع الطواف يا خبير
 عند الخروج نصه لقد أتى
 يعيده حتمًا فعندنا اشتهر
 كما ذكرنا بعضه فاستصحبوا
 والسعي والطواف يا غلام
 والحلق والتقصير يا متبها
 إلا به وعمرة كذا استقم
 نسك له بكل حال فاستفد
 وحجه يصح فاترك السقم
 شيء عليه عندنا قد نقلنا

والخامس الرمي على الترتيب
 فيرمي الأولى هي التي تلي
 وبعدها الوسطي وبعدها العقبة
 والرمي يختص بيوم النحر
 والسادس الحلق أو التقصير
 أعني الطواف للوداع يافتي
 فإن أقام بعده أو اتجر
 وما عدا ذلك فهو يندب
 أو كان عمرة هنا الإحرام
 والواجب الإحرام من حل بها
 فتارك لحج لم يتم
 وتارك الإحرام ليس ينعقد
 وتارك لواجب عليه دم
 وتارك المسنون للحج فلا



فصل في شروط الطواف وسنته

شروط صحة الطواف النية
 كذا طهارة وستر العورة
 كذا دخول الوقت والتكميل
 وجعله البيت عن اليسار
 وأن يوالي بينه ويأتي
 إن جعل البيت عن اليمين
 أو طاف يا هذا على جدار
 أو محدثاً أو خارجاً عن مسجد
 كتارك شوطاً ومن بطن
 مع طول فصل بالطواف لا يصح
 إن طاف في المسجد دون حائل
 كذا على أسطحه المسجد
 يني على اليقين في الأشواط
 طواف محمول وسعيه فلا
 كذا راكباً بدون عذر
 طواف محمول بنية يقع
 وليس يجزي عندنا لحامل
 والعقل والإسلام لا الحرية
 وهكذا اجتنبه النجاسة
 لسبعة الأشواط لا تميل
 وكونه يمشي مع اقتدار
 من حجر وأن يكن بالمسجد
 أو ما نوى الطواف عن يقين
 حجر وشاذروان بالمقدار
 طوافه ليس يصح فاقتد
 يشك ويقطعه لو لعذر
 كذلك عرياناً يطوف لا تبج
 كقبة أجزئ فلا تجادل
 إن طاف قال في الفروع أو طد
 إن شك في عددها احتياط
 يجزي لغير العذر فيما نقل
 وإن يكن للعذر صح فادر
 وحامل إن نوى عنه استمع
 بدون نية فكن معامل

يصح لكل طواف نقلا
 يصح دون غيره فانتبه
 مقام إبراهيم بعده اقتف
 حين قدوم مكة فاستعمل
 كذلك الركن اليماني اشتهر
 لحجر وإن يشق استلمه
 شق يُشْرُ بها ولا يقبلن
 والقرب من بيت الإله فاعتمد
 فصاعدا من دون ركعتين
 لكل سبع ركعتين نقل
 عقيب كل واحد نصًّا أتى
 والمسح لم يرد فخذ نظامي

وإن نوى كل عن الآخر لا
 وإن نوى أحدهما عن نفسه
 وسن للطواف ركعتان في
 والاضطباع في الطواف الأول
 والاستلام كل شوط للحجر
 كذلك تقبيل بلا مزاحمه
 باليد وليقبلنها وإن
 والذكر والدعاء وقول ما ورد
 وجاز أن يطوف أسبوعين
 بينهما وبعده فليصلي
 ولكن الأولى الصلاة يفتي
 لا يشرع التقبيل للمقام



فصل في شروط السعي وسننه

أما شروط السعي فهي النية
وكونه بعد الطواف لوندب
كذلك استيعاب ما بين الصفا
كذلك التكميل للأشواط
يعتد بالذهاب والإياب
يبدأ بالصفا وإن يكن عكس
وانتدب في السعي الطهور مطلقاً
كذا الموالاة لكل ساع
يصح إن سعى بلا تطهر
وسن أن يشرب من ماء زمزم
والعقل والإسلام في الكيفية
ومثيه مع قدرة خذ الأدب
ومروءة كذا الموالاة اعرفنا
سبعاً بلا نقص ولا شطاط
شوطين لا شوطاً فخذ جواب
بيطل شوطه فدع اللبس
وستر عورة فكن محققاً
بين الطواف معه دع النزاع
كذلك إن سعى بغير ستر
وليضطلع منه نصاً فاعلم



باب الفوات والإحصار

من طلع الفجر ليوم النحر
فالحج فاته إذا وينقلب
يطوف ويسعى لها ويحلق
وليس يجزي هذه العمرة عن
ويلزم القضاء للحج الذي
كذا عليه هدي شاة تلزم
يؤخر الهدي إلى القضاء
وعادم وقت الوجوب فليصم
وسبعة بعد الرجوع وليحل
ومن يكن مشروطاً لا يلزم
ومن عن البيت الشريف أحصرا
يذبح شاة وينوي التحلل
وعاد ما بصوم للتحليل
لا يقضي المحصر حج النفل
وقيدوه إن يكن تحللاً
فالسامري قال في المستوعب
وبعد فوته إذا تحللاً

ولم يقف يا صاح لو لعذر
إحرامه بعمرة فصاحب
في أي نسك كان يا محقق
عمرة فرض عندنا فاستمعن
قد فات لو تنفلاً يا جهبذي
إن لم يكن مشروطاً إذ يحرم
إن ساقه أو لا هما سواء
في حجة القضا ثلاثاً فاستقم
فالصوم عن هدي لعادم بدل
هدياً ولا قضاء فعل فاعلموا
ولو يكن بعد الوقوف قد جرى
ثم يحل بعد حلق فاعمل
عشرًا كما ذكرت بالتفصيل
بأشهر الأقوال فاحفظ نقل
قبل فوات الحج لا ضد جلا
هذا ونص المتهى في المذهب
يلزمه القضا ولو تنفلاً

لصحبنا وأطلقوا هذين
 وأمكن الحج له فيعملا
 وقت لزوم فاترك النزاع
 طوافه المفروض دع خلاف
 لم يتحلل يفتي حتى يطف
 يحل بل يلزمه دمًا جلا
 كما إذا بتركه اختيار
 يحل بالعمرة ما عليه دم
 مؤونة أو مرض جواب
 إلا بقدره على البيت اعقل
 بعمرة منه لهذا قد نقل
 خلاف حصر من عدو قد حكم
 مشترطاً كما مضى كلام
 بلا دم ولا قضا نقل اختبر
 له تحلل كغيره ورد
 له القضا في عامه لا يخله
 لأنه فوراً دع المرء

وذاك في إحدى روايتين
 إن زال حصر بعد ما تحللا
 بذلك العام مع اتساع
 ومحصر فقط عن الطواف
 وكان للتعريق قدما قد توقف
 ومحصر عن فعل واجب فلا
 وحجه هذا صحيح جار
 وإن يصد عن وقوف لا حرم
 ومحصر يا صاح في ذهاب
 أو تائه ليس له التحلل
 وإن يفوته الوقوف فليحل
 والهدي لا ينحر إلا في الحرم
 ومن يكون ابتداء الإحرام
 يحل مجاناً بكل ما ذكر
 ومحصر بحجه الذي فسد
 وأن يزول الحصر بعد حله
 مع اتساع الوقت للقضاء



فصل في زيارة قبر النبي ﷺ وصاحبيه والصلاة في مسجده

سن زيارة لقبر أحمد
بمسجد النبي بعد الحج
عند دخوله يقول ما ورد
ثم ليصلي ركعتين ندبا
وبعد فليأتي إلى قبر النبي
مستقبل الحجر والمسمى
عليه تسليماً وإن يكن يزد
بدون رفع الصوت عنده غدا
ثم يسلمن على الصديق
ولا يمس حائطاً أو يلصق
فالمسح مكروه كذا التقييل
والشيخ قال يحرم الطواف
يكره قصد سائر القبور
والشيخ قال يكره الوقوف

وصاحبه والصلاة يا عدي
بذاك نصاً جاء فاسلك نهج
كغيره من كل مسجد يعد
تحية المسجد فزت قريبا
مستدبر القبلة فاحكم تصب
بالكوكب الدرّي وليسلما
بقول مأثور محسنه ورد
حرمته ميتا كحيا فاسندا
من بعده كذلك الفاروق
لصدره به فكن محقق
فلا تكن مبتدعاً تميل
بغير كعبه بلا خلاف
لأجل أن يدعو على المشهور
عند القبور للدعا معروف

خمسين مع خمسين ألف نقلن
ألف صلاة لم تكن في الحرم
خمس من المئين فاحفظ السنن
تضاعف الحسنى وضدها انقل

صلاتنا بالمسجد الحرام عن
أما بمسجد النبي الأكرم
والمسجد الأقصى الصلاة فيه عن
وفي الزمان والمكان الفاضل



باب الهدى والأضاحي والعقيقة

الهدى ما يهدئ من الأنعام
 أما الأضاحي الذبح من نوع النوع
 ومنهما الأفضل نحر الإبل...
 فسبع ناقة هنا أو بقرة
 فاسمن فغالي الأثمان
 تعدد الجنس هنا فأفضل
 وليس يجزي عندنا الأجذع
 وماله حول من المعز استتم
 أو بقر تم له حولان
 والكل منهما هنا فأفضل
 والشاه تجزي عندنا عن واحد
 وتجزئ الناقة ثم البقرة
 من اشترى لسبع ذا أو لغنم
 وليس ذا أضحية وإن ذبح
 ولا تجزئ العوراء والعمياء
 كذلك العضباء وهي ما ذهب
 ولا مريضة ولا جرباء

وغيرها للحرم الحرام
 تقربا لله يا ذوي الهمم
 فبقر فغنم
 والفضل للأغنام عنها ذكره
 فاقرن فاشهب الألووان
 من المغالاة لهذا نقلوا
 ضأن لنصف الحول تم فاستمع
 وماله خمس من البدن النعم
 والمعز فضلوا عليه الضان
 من سبع ناقة ونحوها اعقل
 وأهل بيته جميعاً أكد
 عن سبعة من غنم فاختره
 وكان مذبوحاً للحم ف لحم
 أضحية فالبيع حتماً لا تبح
 كذلك العجفاء والعرجاء
 نصف من الأذن أو القرن احتسب
 هتما ولا جبا ولا صمعاء

نصا فلا يجزي دع المعيوب
 أو خرقتها كذاك عيب القرن
 تجزي مع الكره وبالأولى اجتنب
 كذاك تجزي عندنا البتراء
 للنظر المقصود يا مستمع
 وتجزىء الحامل في المحسوب
 مؤكدا فاجتنب التلاحى
 والتارك مكروه لكل قادر
 وواجب بالندى أن يكون
 أو قدرها يا صاح بالتأكد
 آخر أيام منى فاستعملا
 وبعده كذا عداك الرجى
 بالذبح دون الوقت لا تقارب
 كذاك من أضحية لو تجب
 يجوز أكله خذ البيان
 منها أقل ما يسمى لحم
 جميع ما ضحى به دع الزغل
 كذا ويهدى الثلث نصا حقه

ولا الخصى إن يكن محبوب
 معيبة بقطع نصف أذن
 أو نصف إلية فدونه ذهب
 وتجزى الجماء والعصماء
 وما بياض عينها لا يمنع
 كذا خصى لم يكن محبوب
 وعندنا فالندب للأضاحى
 لكنهما واجبة بالندى
 وسوق هدى عندنا مسنون
 ووقت ذبح من صلاة العيد
 ويستمر وقت ذبحها إلى
 والذبح قبل الوقت ليس يجزى
 ويسقط النفل ويقضى الواجب
 والأكل من هدى التطوع يندب
 ومن دم المتعة والقران
 وواجب على المضحى يطعم
 ومثل ذا يضمن إن يكن أكل
 ومن أكل ثلثها والصدقة

حتى الإهاب والشعور فاعلموا
فالنص جاء بالجواز فاسمعوا
هدية يجوز لا إجارا
محرم كذلك أخذ الظفر
ذبح وسن الحلق بعده جلا
تأكد الو معسراً حقيقة
والبنت شاة واحفظ البرهان
يا صاح إلا بالكمال فاذكره
مولود والأفضل فيها الطبخ
والعظم لا يكسر بل لتنزع
عتيرة وكرهها لم ينقلا

وبيع شيء منهما محرم
بل يتصدق فيه أو ينتفع
من لحمها إعطاؤه الجزارا
في عشر ذي الحجة أخذ الشعر
على المضحي مطلقاً هنا إلى
يسن في حق الأب العقيقة
عن الغلام يافتى شاتان
وليس تجزي ناقة أو بقرة
من دمها يكره أن يلطخ
وسن ذبحها بيوم السابع
لا فرع تسن عندنا ولا



كتاب الجهاد

فرض على الكفاية الجهاد
 وواجب الجهاد حين يحصره
 أفضل ما تطوع الإنسان
 وغزو بحر عندنا فأفضل
 تكفر الذنوب إلا الدين
 سن الرباط والأقل ساعة
 وأكثر المدة أربعوناً
 وحرموا الفرار من كفار
 فإن يزيدون على ذا القدر
 يجوز في الحرب الخداع والكذب
 وجاز رميهم بمنجنيق
 والقصف في قنابل نراعي
 وحكمتنا قسمان في الأسارى
 بالسبي كالنساء والصبيان
 وثاني الأقسام فالرجال
 يخير الإمام بين القتل
 على مكلف صحيح واجد
 عدوه أو الإمام استتفره
 به الجهاد يا أبا البيان
 من غزو بر كان فيما نقلوا
 شهادة يا صاح دون مين
 له كما قد قاله الجماعة
 أفضله أخوفه يقيناً
 عدتهم مثلهم مقدار
 جاز الفرار من أهالي الكفر
 للكافرين يا فتى خذ الأدب
 ومثله المدفع في التحقيق
 به الذي ليس له تداعي
 قسم يرق فاحفظ التذكارات
 لو لم يكن لهم كتاب داني
 بالغون صاحبوا القتال
 وقهم والمن جا في النقل

أو الفداء بالأسير المسلم
 وواجبٌ عليه فعل الأصلح
 ولا يصح بيع مسترق
 ولا مفادات له بمال
 وولد الكفار إن تسببه
 يسلم حكمًا هكذا إن عدا
 كذا اشتباه ولد الإسلام
 وإن سبي الذمي لذاك يتبع
 وإن سبي مع أبويه كانا
 نكاح زوجة بسبي ينفسخ
 لا حكاة ولا هما توافقا
 مسبيه تحل بعد استبرا
 وقاتل لكافر في الحرب
 وناقاة يركبها يقاتل
 أما جنبيه التي لم يركب
 لا يسلبه فإذا غنيمه
 يقسم بين الغانمين ما غنم
 لفارس ثلاث أسهم على

والمال في القرآن صح فاعلم
 أما اختيار شهوة لا تبح
 لكافر لو كافر محقق
 من كافر فاصفح عن الجدال
 بدون أم له أو أبيه
 إحداهما بدارنا أو يسلمنا
 بكافر يحكم بالإسلام
 ساويه كالمسلم حيث يتبع
 مثلهم ما في دينهم عيانا
 إن سببت بدون زوج ما نسخ
 إن سببا جمعًا لو استرقا
 لمن سباها وحدها فاعتبرا
 يسلب ما عليه حتى الثوب
 وما عليها والسلاح فانقلوا
 والرحل والمتاع يا مهذب
 وهكذا ما عنده من قيمه
 أربعة الأخماس منها قد حكم
 خيل عرب لا هجين نقلًا

أسهم له سهمان عن يقين
والفيل والبعران فاترك الجدل
لا زائدا فاحفظ تكن إمام
أسهم له سهما ولا تحاذرا
بإذنه أرضخ له فتجدي
فالسهم للمالك يقضي أربه
كذلك التجار والبيطار
إن قصدوا الجهاد نص وافي
والعقل والبلوغ والحريه
يرضخ بلا إسهم يا منتها
لا فوق ثلث جاز فاحفظ درس
يأخذ شيئا فله بل يقسم
فجاز تفضيل لذاك عندنا
يقسم يافتى لخمس أسهم
يكون فيا جار في المنقول
كذا ذوو القربي فكن محققا
بحيث كانوا سهمهم فواجب
للذكر حظ الاثنيين

وفارس كان على هجين
ليس لغير الخيل سهم كالبعل
للفرسين جوز والإسهم
وراجلا ولو يكون كافرا
بإذن الإمام إن غزى والعبد
من استعار فرسا أو غصبه
يسهم للحداد والمكاري
وسائر الصناعات والإسكاف
وشرط من يسهم له المذكوره
فحين ما يختل شرط منها
والنفل للإمام بعد الخمس
يحرم للإمام أن يقول من
ويحرم التفضيل إلا للغنا
وما بقي خمس الغنيمه اعلم
سهم لرب العرش والرسول
وللمساكين فسهم مطلقا
وهم بنو هاشم والمطلب
تعميمهم بحسب الإمكان

وللتيامي من الفقراء حكم
يبلغ فاستحقاقهم هنا سهم
بحرق كل رحلة فواجب
ولو يكن انثى فلا توافقا
وكان حيًا ليس ميتًا فاذهبا
أو حيوانًا أو مؤونة قفا
لم تأكل النار فكن مستفهما
إلا بإذن من أمام جوزه
يخير الإمام بين الأصلح
أو وقفها يا صاح لا ظليمة
يأخذ ممن في يديه فاقرا
في كل عام ذا على المرضي

كذا لأبناء السبيل سهم
من كل من ليس له أب ولم
من نحل من غنيمة يعاقب
إن كان حرا يفتى مكلفًا
مالم يكون باعه أو وهبا
إلا سلاحًا كتبًا ومصحفا
وسهمه لا يحرمه وما
ويحرم الأحداث والمبارزة
والأرضون عنوة أن نفتح
من قسمها كسائر الغنيمة
ويضرب الخراج مستمرا
من مسلم يكون أو ذمي



فصل في أموال الفيء ومصارفه

الفيء ما يؤخذ من كفار
مثل الخراج يافتى والجزية
من كافر حربي ونصف العشر
كذلك ما يتركه الكفار
كذلك مال ميت قد حرروا
جميع ذافي: كخمس خمس
يصرف في مصالح الإسلام
من سد ثغر والكفاية التي
من السلاح والخيول تدفع
ورزق من يقضي ومن يؤذن
وغير ذافات يكن شيء فضل
ويستوي الغني والفقير
يضمن متلف البيت المال
والأخذ منه يافتى محرم

حقابلا حرب ولا حصار
كذلك العشر من التجارة
من كافر ذمي غدا متجر
خوفاً من الإسلام لا تمار
لا وارث له فكن مقررا
غنيمة كما مضى في الدرس
يبدأ بالأهم فالهمام
لأهله يكون أو لحاجة
هنا عن الإسلام ليس تمنع
ومن يؤم والفقير عنعنوا
يقسم للأحرار فيما قد نقل
من سائر الإسلام يا خبير
لأنه ملك بلا جدال
إلا بإذن من أمام جزموا



باب عقد الذمة

ولا يصح عقد ذمة لمن
وللكتابين عقد يجب
من اليهود والنصارى مطلقاً
مع أمن مكرهم وبالتزام
تسليم جزية مع الصغار
وتسقط الجزية عن أسلما
وكونهم لا يذكروا الإسلام
وثالث الأحكام أن لا يفعلوا
ورابع الأحكام أن تجري على
في النفس والأعراض والأموال
فيما يحرمونه مثل الزنا
لا تؤخذ الجزية من قن ولا
كذا الصبي أو زمن وأنثى
أو راهب يا صاح بالصوامع
لأنهم لا يقتلون في المثل
يحرم قتلهم وأخذ مالهم
ويمنعون من ركوب الخيل

ليس له شبه كتاب فاسمعن
لذمة على الإمام فاحسب
كذا المجوس يا محققا
لنا بأربع من الأحكام
والامتهان عن يد إجبار
من بعد حول منهم فاستفهما
إلا بخير ثاني الأحكام
ما فيه إضرار علينا نقلوا
جميعهم أحكام شرعنا جلا
وفي إقامة الحدود جالي
لا ما يحلون كخمر فامعنا
مجنون أو أعمى لهذا نقلنا
وفانيًا بكبر أو خثى
ليس عليهم جزية فاستمع
وأخذ جزية عن القتل بدل
وواجب على الإمام حفظهم
وغيرها بالسرج دون ميل

ولعبهم بنحو رمح نقلوا
 من بيع ومن كنيسة حكم
 والعيد والصليب فاحفظ واذكر
 والجهر في كتابهم لو تدري
 وأكل خنزير عداك لوم
 وكتب علم يا أبا البيان
 بناء مسلم فلا يستعملا
 عنا بلا تشبيه يا أناس
 مجالس كذا القيام فاقتف
 لكافر بدون تخصيصه
 كذا عيادة المريض منهم
 فالرد قوله عليكم لزمنا
 يقل له رد سلامي فاسندا
 يجب يهديك الإله فاعلم
 أو التزام حكمننا اعتبار
 أصاب لو باسم نكاح فاعلمه
 له عن الدين القويم فاسمعن
 ولو بكتبه لإخبار أتى

ومن نقاف أو سلاح يحمل
 ويمنعون من بناء ما انهدم
 كذاك من إظهار كل منكر
 وضرب ناقوس وشرب خمر
 والأكل والشرب نهار الصوم
 ومن شرا المصحف والقرآن
 كذاك من تعليمة البناء على
 ويلزم التمييز باللباس
 ويحرم التصدير للكفار في
 كذلك السلام والتحية
 تهئة الكفار أيضا تحرم
 إن سلم الذمي على من أسلما
 والعكس جهل أن يكون قد بدا
 وأن يشمت كافر لمسلم
 وأن أبي الذمي للصغار
 أو قطع الطريق أو لمسلمه
 أو قتل المسلم عمداً أو فتن
 أو عاون المحاربين يا فتى

أو دينه بالسوء في المنقول	أو ذكر الله أو الرسول
إماناً فيه كمن قد أسرا	انتفض العهد له وخيرا
عهد نسائه به معارض	وماله فيء ولا ينتقض
من بعد ذاله يرق فاستفد	كذاك أولاد له وإن ولد
يحرم قتله لنقض فاعلما	وبعد نقض عهده إن اسلما
لظاهر النص الصحيح المحكم	حتى ولو سب النبي الأكرم



كتاب البيع وسائر المعاملات

ينعقد البيع بكل قول
منه هنا الإيجاب والقبول
لا أن يكن هزلاً ولا لتلجيه
وبالمعاطاة البيوع تنعقد
أما شروط البيع فهي سبع
فلا يصح بيع مكره ولا
وثاني الشروط رشد العاقد
من الصغير أو من المبرسم
لكن يصح البيع للمميز
وثالث الشروط كون الثمن
لا أن يكون ليس نفع فيه
كالخمر والميت والكلاب
ولو يجوز نفعه للحاجة
ورابع الشروط كون البائع
أو أن يكن لغيره بإذنه
فلا يصح البيع للفضولي
من صيغة دلت عليه نقل
مع اتفاق القدر ذا منقول
أبطل ولا تعتبر العلانية
مع اعتقاب القبض نصاً قد ورد
الأول الرضاء للكل اسمعوا
شراؤه بغير حق نقلاً
فلا يصح بيع غير مرشد
أو فاقد لعقله أو نائم
بإذن الولي والأذن لا تجوز
مألاً لهذا المبيع خذ بالحسن
أو نفعه يحرم يافقيه
فلا يصح البيع في جواب
أو لضرورة كأكل ميتة
يملك ما باع تمامًا فاسمع
في البيع وقت العقد لو من دونه
ولو أجزى بعد في المنقول

والخامس القدرة للتسليم
كالنمل والطيور في الهواء
أو سمك في لجج البحار
ولا يصح بيع كل شارد
وبيع مغصوب لغير غاصب
لأن يظن قدرة والفسخ له
والسادس العلم بما يباع
أو (صفقة) وبيعها نوعان
ولو تكون العين ليست حاضره
فبيع هذا إن يرد البائع
كذاك بالتلاف قبل القبض
وثاني الأنواع بيع ما وصف
له بما يكفي بوصف السلم
فبعد قبض العين أن تكن على
بائعها والعقد ليس يفسد
بشرط قبض العين أو قبض الثمن
ويحصل العلم بما يباع
مع عدم التغيير في الزمان

فلا يصح البيع للمعدوم
لو تألف الرجوع لا تراء للشراء
لا في حياض يمكن اقتدار
ولو لقادر عليه فاردد
أو قادر عليه منه فاحسب
إن كان بعد البيع لم يحصله
برؤية في وقته أذاعوا
بيع لعين عينت بيان
أو عندهم حاضرة مسائرة
ينفسخ العقد عليه فاسمعوا
وجاز تفريق قبيل القبض
غير معين ولكن قد يصف
مستقصيا أن صح فيه تعلم
خلاف وصفه فردها إلى
بالرد مع إبدالها فأسندوا
في مجلس بلا تفرق زكن
برؤية قديمة أشاعوا
تيقنًا أو ظاهرا عيان

تسليمه حالاً ولكن يقدر
ونحوه كما مضى فاستفد
لم يتغير عندنا فاختر
له الخيار بالتراخي اعتباراً
بدون أرش حكماً بما إذا
كما سيأتي القول يا مطيع
ذكرته مفصلاً موافق
على الرضا من نحو سوم قد نقل
لحقه بالرد يا ذوي العلا
في صفة البيع أو التفسير
يقبل عندنا خذ اليقين
من بين رؤية وعقد بان
أو كان شكاً لا تصح الشرا
بيطل بيعه كذا شراؤه
قد قاله القاضي هنا وجمع
لكن له خيار خلف بالصفة
ولا مع الأم عليه يعقد
لحملها قل تبعاً وأجمل

مع غيبة المبيع لو ما يقدر
أعني على استحضاره لا الشارد
ولا خياران يجده المشتري
وأن يكن حينئذ تغيراً
بتحير بالرد والإمساك
خلاف شرط الوصف للمبيع
فذا خيار الخلف في الأوصاف
إلا إذا يوجد منه ما يدل
لا يستحق الإرش إن قد ابطلا
وفي اختلاف بائع ومشتري
فقول مشتر مع اليمين
وأن يكن يفسد فيه الزمان
أو يحدث التغيير فيه ظاهراً
من باع بغلام بان غيره
ولا يصح بيع ما يستصنع
والبيع للأعمى يجوز بالصفة
ولا يصح بيع حمل مفرد
ومطلق البيع لها فيشمل

ولا يصح بيع ما في الثمر
كذلك بيع ما بصلب الفحل
والمسك في فارتته واللبن
ويبيع ما قد تحمل الأشجار
ولا يصح البيع في الملابسة
ولا يصح بيع مستور ظهر
ويبيع ملوي من الثياب
كذلك ما لم يكحل النساج
لكن يصح أن يخص المنسج
بيع العطاء قبل قبض لا يصح
كذلك بيع معرف أو حجر
والنفي في الجاري من المعادن
فالمعدن الجامد إن يكن علم
ولا يصح بيع عبد فاعلم
كذلك بيع العبد من عبيد
ونحو ذا ولو تساوى الثمن

من النوى والصوف فوق الظهر
أو عسب الجبل وحبل الجبل
في الضرع والبيض بطير قد عني
أو لؤلؤ في صدف البحار
وهكذا يا صاح في المنابذة
أوراقه فقط كفجل وجزر
لو تم نسجه مع ارياب
لو شرطت تكميله فهاج
وما بقي منه بشرط النسج
كذلك رقعة به فلا تبج
أو سلف قبيل حوز فاحذر
والجامد المجهول فيما قد عني
يصح بيع قبل حوز فاستلم
غير معين بوصف السلم
ويبيع شاة من قطيع الضان
كذا إن استثنى ولم يعين



فصل

وسابع الشروط كون الثمن
ولو أسرا ثمناً واتفقا
أو عقدا للبيع بثمن
فصح السر بعقد الأول
من باع سلعة برقم أو بما
أو باعها بألف درهم ذهب
أو أطلق النقد ولم يعين
إن كانت النقود في البلاد
وأن يكون النقد جنساً واحداً
بالعقد معلوم فخذ بالحسن
وعقدا بآخر محققا
فعقدا عن بعد مسعراً أعلن
واردد لما سواه نصاً تجمل
بإع به زيد وليس يعلم ما
أو فضة أو مثل بيع الناس صب
فالبيع لا يصح قولاً نتقن
رائجة أجناسها عداد
صح مع الإطلاق فيه أكدا



فصل

ولا يصح لو قليلاً فاردد
 عن الفروض الخمس قل بالنقض
 لجمعة لازمة عيان
 كل الصناعات لمن قد تلزم
 بذلك الوقت لا كل يشترى
 لميت والستر للعريان
 بيع خيار مثل فسخ يرضى
 به الحرام كل وقت اسندوا
 للخمر ان يجعل خمراً فاحتسب
 كذا لقطاع الطريق حرمن
 أو كسبه منه فلا تمار
 ولا لمعروف بلوط معلنا
 لكافر ليس عليه يعتق
 سوم أخيه المسلم المبجل
 وعقد بيعه بذا صحيح
 وبعدر سلعة لا لسوم
 في عدة الخيار ذا محرم

يحرم بيع أو شرا في المسجد
 وهكذا لوضاق وقت فرض
 وهكذا حين النداء الثاني
 إلى انقضا صلاتها وتحرم
 إلا لمضطر فجوزوا الشرا
 والماء للطهور والأكفان
 ونحو ذا يصح مضا
 ولا يصح بيع ما قد يفصل
 مثل الزبيب والعصير والعنب
 كذا السلاح في الحروب والفتن
 وبيع نحو الجوز للقمار
 ولا يصح بيع عبد للغنا
 كذاك بيع مسلم محقق
 ويحرم السوم لمشتري على
 مع الرضا من بائع صريح
 وفي المنادة يجوز السوم
 بيع على بيع أخيه المسلم

ولا يصح ذا كذلك الشرا
كذلك في سائر ما يماثل
كذلك بيع حاضر لبادي
أن يقصد البيع بسعر اليوم
والحاضر القاصد ليس البادي
وحاجة الناس إليها تلزم
وحين ما يختل شرط بما
أما شراؤه له يصح
على شراء مسلم فاعتبرا
بها من المعاملات فانقلوا
من أجنبي ليس في البلاد
لسلعة يجهلها يا قومي
ويعلم الأسعار في البلاد
فلا يصح البيع يا معلم
قلنا يصح البيع ليس يحرم
كذا أن استشاره فيصح



فصل في العينة والتورق

من باع سلعة بتأجيل الثمن
 يصح بيعه ويحرم الشرا
 ولا يصح ولو يكن موكلاً
 إلا بتغيير ينقص الثمن
 أو اشتراه ابنه أو الأب
 أو اشتراه بائع بنفسه
 أو اشترى بدون نقص الثمن
 أو اشترى بعوض صح الشرا
 ويبطل العقدان أن يكن قصد
 فهذه الصورة تدعى العينة
 وعكسها مثلها في الحكم
 والشيخ قال يحرم امتناع
 حتى عليه يقلب الديونا
 وأن يقول اذهب معي للحاكم
 وكان معسراً فخاف الحبس
 فقلب الدين بهذه الصفة
 وذا على الإجماع للإكراه

أولا ولم يقبضه فاستمعن
 عليه بالنقصان مطلقاً يرى
 للغير لو بعد الحلول فاعقلا
 أو بعد قبض قيمه فجوزن
 ونحوه لا حيلة فاجتنب
 من غير مشتر لها لم ينسه
 أو نوع فقد أخرج معين
 بكل ذا بدون تحريم جرى
 بالأول الثاني ونهيه ورد
 نظمتها مبسوطة مبينه
 وسيلة إلى الربا خذ نظمي
 من انتظار معسر أذاعوا
 بزائد تحريمه يقينا
 أو أقلب الدين عليك فاعلم
 لعدم الإثبات يا ذا الحدس
 يحرم لا يلزم ذلك فاعرفه
 بدون حق فاترك اشتباه

بأي حيلة عداك الشين
أخطا ولم يصب حين ينسب
ما سعره سبع بعشر قررا
فهذه مسألة التورق

وناسب جواز قلب الدين
لأي مذهب من المذاهب
والحكم في محتاج فقد اشترى
لاباس نصابه يا محقق



باب الشروط في البيع

شروط بيع عندنا ضربان
كشرطة تأجيل بعض الثمن
ولا يحق طلب لذان
أو صفة يشترط في المبيع
ونحوه فإن يكن لم يحصل
أو أرش فقد الصفة المعينة
أو شرطه نفعاً بما يباع
أو شرطه يا صاح سكنى الدار
ونحوه يصح بل يطالب
ولا يصح الشرط للجماع
والبيع في شرطين لا تصححه
للعقد كاشتراط حل الثمن
كذاك رهن أو ضمين عيناً
وثاني الشروط ضرب فاسد
وذلك أنواع ثلاث كلها
الأول اشتراط عقد آخر
لو يشترط الصرف لأي نقد

ضرب صحيح لازم بيان
أو شرط رهن أو ضمان عين
من بعد عقد قاله الحران
ككون عبد كاتب صف
شرط له فسخ بررد نقلوا
تعين الأرش له معتبراً
كالحمل والتفصيل لا نزاع
شهرًا ولو أكثر في المقدار
مشرط به فلا توارب
ولا داعية على الإجماع
إلا لمقتضاه أو لمصلحه
كذا التصرف المراد فامعن
بالثمن المقصر ودع عنك العن
ويحرم اشتراطه قد اسندوا
باطلة وهما أننا أذكرها
من سائر العقود نصاً فاحذر
أو يشترط التزويج فيما نبدي

إذ هو بيعتان لا تواطى
لمقتضى البيع بلا خلاف
أو شرطه الرد إذا لم يعبر
أو لا يبيع ما اشترى أو يعتقه
أو بشرط (الفعل) لهذا حقا
للبيع في جميع هذا نقلوا
وجبر مشتر بذا نبيح
عليه يبعه فكن محققا
مثل اشترت إن أطاع زيد
أن جاءك الوفا بحل الزمن
خذه مبيعاً كان عن ديون
لا يغلق الرهن كذا قد فسروا
يصح أو لمشتر قبلت
كذا إجارة بلا ظنون
جئت بما بقي فذا عن الثمن
خذه يصح الشرط في بيان
وقال لا تبيع غيري فرد
يصح ذا كاول معنعن

فيطل البيع بذي الأشرط
والثاني اشترط ما ينافي
كشرط مشتر بأن لا يخسر
أو يشترط البائع أن يهبه
أو بشرط الولا له أن اعتقا
فالشرط باطل وليس يبطل
إلا اشترط اعتقه صحيح
والثالث اشترط ما يعلقا
فالبيع مع ذلك لا ينعقد
أو بعت أو يقول للمرتهن
وأن يكن ما جاء فالمرهون
فلا يصح البيع جاء الأثر
وقول إن شاء الإله بعت
كذا يصح البيع في العربون
كان يقول هاك درهمًا فإن
وإن أكن ما جئت فالعربون
وأن يكن أعطاه قبل العقد
فإن شرا يحسبه من ثمن

لكن إذا لم يشرف فيه يرجعُ
 وشرط بائع على من اشترى
 لا يبرأ البائع منه إلا
 كذاك أن أبراه المبتاع
 تعليق شرط البيع صحوا على
 ولا يجوز أكله فاستمعوا
 براءة من نوع عيب قررا
 إذا يسميه وقاك المولى
 يبرأ بعد العقد قد أذاعوا
 شرط بقبض مدة تؤجل



باب الخيار في البيع

وعندنا الأقسام للخيار
 أولها خيار مجلس هنا
 ويثبت الخيار ذا بكل ما
 ووقته من حين عقدهم إلى
 حتى ولو طال الزمان يافتى
 أما بإكراه إذا تفرقا
 أن شرطاً أن لا خيار بينهم
 ويسقط الخيار أن يموت أو
 لا بالجنون بل يكن هنا على
 وأن يكن أحدهما لا ينطق
 أن الحقوا بعد لزوم العقد
 وثاني الأقسام للخيار
 أن يشرط الخيار حين العقد
 لمدة معلومة فيثبتها
 ويحرم اشتراطه للحيلة
 ولا تصح الخيار أن جهل
 في مدة الخيار فالأولى عدم
 جملة ثمانان باعتبار
 ولو بلا شرط فذاك متقنا
 يشرط فيه القبض يا معلما
 أن يتفرقا بإبدان جلا
 لم يتفرقا بإكراه إلى
 يبقى خيارهم فكن محققاً
 أو بعد بيع أسقطوا ليس لهم
 أحدهما فر مثل ما حكوا
 خياره إذا شمللاً أفاق
 قامت إشارته مقام النطق
 هنا خياراً لا يصح فاردد
 خيار شرط وهو باعتبار
 في زمن الخيار يا ذا الرشد
 فيها فلو تطول نصا يافتى
 للربح في قرض فذا وسيلة
 مدته أو ليس معلوماً جعل
 لزوم رده بانصاف جزم

ولو تعيب المبيع عددا
إلا الذي لا يضمن المشتري
والأخذ بالشفعة ليس يثبت
والثمن المقبوض والمعين
فملكية لبائع ينتقل
من أجرة أو من نماء منفصل
كولد أو ثمر أو لبن
لو فسحاً للعقد أما المتصل
تصرف وقت الخيارين حرم
في الثمن المعقود أو في الثمن
إلا إذا الخيار للذي اشترى
كذا إذا تصرف المبتاع

في مدة الخيار لا يرد
ذا الانتفاء القبض فاردد تعذر
في زمن الخيار نصاً يفتى
لمشتر وقت الخيار فامعن
لا ما يكون في المبيع يحصل
لو كان من عين المبيع قد نقل
لمشتر وقت الخيار فامعن
يتبع للمبيع أيما حصل
لبائع ومشتر فيما جزم
لو الخيار ذا غيرهم عنى
صح تصرف ولم يخيرا
بنحو وقف أو يبيع داع

